



مجلة الشروق للعلوم التجارية

ISSN: 1687/8523

Online :2682-356X

2007/12870

sjcs@sha.edu.eg

موقع المجلة : <https://sjcs.sha.edu.eg/index.php>

الترقيم الدولي
ترقيم دولي الكتروني
رقم الايداع بدار الكتب المصرية
البريد الالكتروني



المعهد العالي للحاسبات و تكنولوجيا المعلومات

التحول الرقمي كمتغير معدل للعلاقة بين طبيعة هيكل الملكية وجودة تقرير الاستدامة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية

أ.د/ عبد الناصر محمد سيد درويش
أستاذ المحاسبة - كلية التجارة - جامعة بني سويف
s.aly679@yahoo.com

أ.د/ محمود احمد احمد علي
أستاذ المحاسبة - كلية التجارة - جامعة بني سويف
drmahmoudgaafar64@gmail.com

أ.م.د/ صالح علي صالح علي
أستاذ المحاسبة المساعد - كلية التجارة - جامعة بني سويف
saleh.ali@commerce.bsu.edu.eg

أ / محمود احمد عبد الوهاب
مدرس مساعد بقسم المحاسبة بكلية التجارة - جامعة بني سويف
mahmoudabdelwahab105@gmail.com

الكلمات المفتاحية:

طبيعة هيكل الملكية- الملكية المؤسسية - الملكية العائلية - جودة تقرير الاستدامة - التحول الرقمي.

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

درويش، عبد الناصر محمد سيد، علي، محمود احمد احمد، علي، صالح علي صالح، عبد الوهاب، محمود احمد (2025)، التحول الرقمي كمتغير معدل للعلاقة بين طبيعة هيكل الملكية وجودة تقرير الاستدامة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد السابع عشر، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق،

"التحول الرقمي كمتغير معدل للعلاقة بين طبيعة هيكل الملكية وجودة تقرير
الاستدامة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية
المصرية"

"Digital Transformation as a Moderating Variable in the Relationship
Between Ownership Structure and Sustainability Report Quality: An
Empirical Study on the Egyptian Listed Companies"

أ.د/ عبد الناصر محمد سيد درويش⁽¹⁾

أ.د/ محمود احمد أحمد علي⁽³⁾

أ.م.د/ صالح علي صالح علي⁽⁴⁾

أ / محمود احمد عبد الوهاب⁽⁶⁾

¹ أستاذ بقسم المحاسبة بكلية التجارة – جامعة بني سويف

³ أستاذ بقسم المحاسبة بكلية التجارة – جامعة بني سويف

⁴ أستاذ مساعد بقسم المحاسبة بكلية التجارة – جامعة بني سويف

⁶ مدرس مساعد بقسم المحاسبة بكلية التجارة – جامعة بني سويف.

ملخص البحث:

الهدف: يهدف هذا البحث إلى قياس أثر طبيعة هيكل الملكية (الملكية المؤسسية والملكية العائلية) على جودة تقرير الاستدامة في ضوء التحول الرقمي كمتغير معدل في العلاقة وذلك بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

أسلوب البحث: بلغت عينة البحث 86 شركة مسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2019 وحتى 2023. كما اعتمد الباحث على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فروض البحث وكذلك تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج.

النتائج: أظهرت نتائج البحث ما يلي:

- وجد تأثير معنوي للملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
 - وجد تأثير معنوي للملكية المؤسسية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
 - يختلف التأثير المعنوي للملكية المؤسسية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التحول الرقمي.
 - يختلف التأثير للملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التحول الرقمي ولكن هذا التأثير غير معنوي.
- الكلمات الدالة:** طبيعة هيكل الملكية- الملكية المؤسسية – الملكية العائلية – جودة تقرير الاستدامة – التحول الرقمي.

Abstract:

Purpose; This study aims to assess the impact of ownership structure (institutional ownership and family ownership) on the quality of sustainability reporting, considering digital transformation as a moderating variable. The study is applied to companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

Design/methodology/approach; The research sample consists of 86 companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2019 to 2023. The study employs multiple linear regression models to test the research hypotheses, along with ANOVA analysis to examine the statistical significance of the model.

Findings: The study results indicate the following:

- There is a significant effect of family ownership on the quality of sustainability reporting among companies listed on the Egyptian Stock Exchange.
- There is a significant effect of institutional ownership on the quality of sustainability reporting among companies listed on the Egyptian Stock Exchange.
- The significant effect of institutional ownership on the quality of sustainability reporting varies depending on the level of digital transformation.
- The effect of family ownership on the quality of sustainability reporting varies with the level of digital transformation; however, this effect is not statistically significant.

Keywords: Ownership Structure – Institutional Ownership – Family Ownership – Sustainability Reporting Quality – Digital Transformation.

1/1 مقدمة البحث:

يُعدُّ هيكل الملكية من الموضوعات الحيوية التي تستدعي الدراسة نظرًا لتأثيره العميق على السياسات والإجراءات التي تتبناها الشركات، لا سيما في ظل التطورات الاقتصادية التي شهدتها الأسواق المالية خلال السنوات الأخيرة خاصةً تحول بيئة عمل الشركات إلى بيئة عمل رقمية. فقد أسهمت هذه التحولات في تغييرات جوهرية بهياكل الملكية (Ownership Structures)، مما أدى إلى انتقال الشركات من الأنماط التقليدية، التي كانت تتركز فيها الملكية في أيدي فئة محددة مثل المستثمرين الرئيسيين أو الجهات الحكومية، إلى هياكل ملكية أكثر تشتتًا (Dispersed Ownership)، مع استمرار وجود مساهمين رئيسيين (Blockholders). ونتيجة لذلك، باتت الشركات تضم مجموعة متنوعة من المساهمين، يختلفون فيما بينهم من حيث الخصائص، والأهداف، والتوجهات (محمد، 2015: 2).

يتم تصنيف هياكل الملكية وفقًا لدرجة تركّز الأسهم إلى ملكية مركزة (Concentrated Ownership) وملكية مشتتة (Dispersed Ownership). ويُقصد بالملكية المركزة امتلاك مجموعة من المساهمين أو المستثمرين لنسبة كبيرة من الأسهم، مما يمنحهم القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية قد تخدم مصالحهم الخاصة على حساب صغار المستثمرين (Minority Shareholders). وتتنوع أنماط الملكية المركزة لتشمل الملكية العائلية، والمؤسسية، والحكومية، والأجنبية (سعد الدين، 2012: 2).

وتُعدُّ الشركات العائلية من أبرز صور تركّز الملكية، حيث تتيح لأفراد العائلة السيطرة على القرارات الإدارية والمالية، مما قد يسهم في فرض رقابة أكثر كفاءة على أنشطة الشركة، وبالتالي تحسين أدائها وتقليل تكاليف الوكالة. إلا أن هذه السيطرة قد تحمل في بعض الأحيان مخاطر استغلال الملاك لموارد الشركة لتحقيق مكاسب شخصية، على حساب حقوق المساهمين الأقلية (Habbash, 2016: 745). وتُشكل الشركات العائلية نسبة كبيرة من الهياكل المؤسسية على مستوى العالم، إذ تتراوح نسبتها بين 65% و80% من إجمالي الشركات العاملة دوليًا، وتصل إلى 95% في مصر والمنطقة العربية. كما أنها تستحوذ على 40% من أقوى الشركات العالمية، وتساهم بنسبة تتراوح بين 55% و70% من الناتج المحلي العالمي، بينما تصل هذه النسبة في مصر والمنطقة العربية إلى 75% من إجمالي الناتج المحلي.

في الختام، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية متكاملة حول تأثير التحول الرقمي على العلاقة بين طبيعة هيكل الملكية وجودة تقرير الاستدامة. ومن خلال تحليل هذا التأثير، يمكن التوصل إلى استنتاجات تدعم ممارسات الحوكمة الرشيدة وتعزز من الشفافية في الأسواق المالية الناشئة، مما ينعكس إيجابيًا على الاقتصاد والمجتمع ككل.

2/1 مشكلة البحث:

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، أصبح التحول الرقمي أحد العوامل الحاسمة في تحقيق الاستدامة المؤسسية، حيث يساهم في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية، وتعزيز الشفافية، وتطوير آليات الإفصاح عن الممارسات المستدامة (حسين وآخرون، 2022: 86). تعتمد الشركات بشكل متزايد على التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والبلوك تشين في تحسين جودة تقارير الاستدامة، مما يساهم في تقديم معلومات دقيقة وموثوقة لأصحاب المصالح. كما يعزز التحول الرقمي من قدرة الشركات على التكيف مع المتغيرات البيئية والاقتصادية، مما يجعله أحد المحددات الرئيسية للاستدامة في بيئة الأعمال الحديثة (Siswanto et al., 2024: 2).

وبالتالي أصبح التحول الرقمي أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على بيئة الأعمال، مما دفع الشركات إلى تبني تقنيات رقمية متطورة لتعزيز عملياتها وتحسين تقاريرها المالية وغير المالية (Safi et al., 2024: 6). في هذا السياق، يلعب التحول الرقمي دورًا متزايد الأهمية في تحسين جودة التقارير، بما في ذلك تقارير الاستدامة، التي أصبحت أداة رئيسية لقياس مدى التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة (Trevisan et al., 2024: 2790).

كما تعكس تقارير الاستدامة مدى التزام الشركات بتطبيق مبادئ الاستدامة، حيث تشمل معلومات تتعلق بالبيئة والمجتمع والحوكمة، مما يعزز الشفافية ويزيد من ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح (Wagenhofer, 2024:3). ومع ذلك، فإن جودة هذه التقارير قد تتأثر بعوامل مختلفة، من بينها طبيعة هيكل الملكية، الذي يحدد طبيعة السيطرة واتخاذ القرار داخل الشركات. إن تأثير طبيعة هيكل الملكية على جودة تقارير الاستدامة قد يكون متباينًا، وفقًا لنوع الملكية المسيطرة، سواء كانت ملكية حكومية، أجنبية، مؤسسية، أو عائلية (أحمد، 2019: 6).

وتعد مصر أحد الدول التي أكدت على أهمية الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي للشركات، وجاء ذلك واضحاً في العديد من التشريعات التي تم إصدارها، والتي تدفع الشركات المصرية إلى الإفصاح عن تلك الممارسات ودمجها في أنشطتها. ومن أهم الإصدارات قانون البيئة المصري في عام 1994 والذي تم تعديله عام 2009. وفي عام 2002 شاركت مصر في قمة العالم للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا، بالإضافة إلي تدشين المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية في عام 2010، وأخيراً إصدار البورصة المصرية للدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات عن أداء الاستدامة، وإنشاء مؤسسة البورصة للاستدامة عام 2016. وبالتالي اهتمت العديد من الدراسات (أحمد، 2015؛ حسن، 2015، حافظ، 2016) بقياس مستوى إفصاح الشركات المصرية عن أدائها في هذه المجالات، وتوصلت هذه الدراسات إلى وجود تباين كبير في مستوى إفصاح الشركات المصرية عن أدائها الاجتماعي والبيئي.

وقد تأخذ الملكية المركزة شكل الملكية الإدارية Managerial Ownership والتي تشير إلى تملك الإدارة لجزء من أسهم الشركة، وتظهر نظرية الوكالة أن ملكية الأسهم من قبل المديرين تساعد علي تقارب مصالحهم مع حملة الأسهم مما يحد من سلوكهم الإنتهازي، ولكن يتعارض مع هذه النظرية مبدأ الحصانة حيث أن تزايد الملكية الإدارية قد يخفض من مصداقية المعلومات المحاسبية وذلك لتزايد ممارسات إدارة الأرباح وضعف آليات الرقابة علي تصرفات الإدارة حيث تعد هي الفئة المسيطرة (Gaur et al., 2015: 921).

ومن ناحية أخرى فقد يكون تركيز الملكية في شكل الملكية المؤسسية Institutional Ownership حيث تتركز ملكية أسهم الشركة في يد بعض المؤسسات مثل صناديق الاستثمار، شركات التأمين، وصناديق المعاشات، كما يمكن أن يؤدي الملاك دوراً هاماً في الحد من تصرفات الإدارة وكذلك في التأثير في سياسات و قرارات الشركة وفي الحد من مشاكل الوكالة، وتخفيض تكاليفها، وبالتالي يؤثر ذلك علي مستوى إفصاح الشركات عن ممارسات التنمية المستدامة الخاصة بها، ولكن من ناحية أخرى قد يحدث تحالف بين كبار الملاك والإدارة وبالتالي العمل علي تحقيق مصالحهم الخاصة وذلك علي حساب صغار المستثمرين (Alzoubi, 2016:139-140).

كما أن الملكية العائلية Family Ownership تتيح لأفراد العائلة السيطرة علي الشركة، مما يؤدي إلي الرقابة الفعالة علي كافة الأنشطة، ويساهم في تحسين الأداء وتخفيض تكاليف الوكالة، كما أنها قد تقوم ببعض الممارسات التي تحقق المصالح الذاتية للعائلة وتمير الأعمال الخاصة بها علي حساب حقوق الأقلية. (Habbash, 2016: 745)

وفي ضوء ما سبق يتضح وجود تباين في النتائج المرتبطة بتأثير الأنواع المختلفة من هيكل الملكية على قرارات وسياسات الشركة، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد العلاقة بين هيكل الملكية ومستوي وجودة الإفصاح عن التنمية المستدامة للشركات.

وقد أثار تبني الشركات لممارسات التنمية المستدامة جدلاً واسعاً، حيث أشارت دراسة (Uzma, 2015) إلي وجود اتجاه في الأسواق الناشئة تعتبر القيام بالمسئولية الاجتماعية استخدام لجزء من استثمار الشركة في أعمال لا تؤدي إلي تحقيق أرباح، ومن ثم لا داعي للقيام بهذه الأنشطة أو الاهتمام بها، مما يمثل دافعاً لتوضيح أثر القيام بهذه الأنشطة علي تعظيم قيمة الشركة لإبراز أهميتها للشركات، ومعرفة مدي وجود هذا الاتجاه من خلال معرفة أثر هيكل الملكية علي مستوى وجودة الإفصاح عن التنمية المستدامة للشركات المصرية المقيدة بالبورصة.

كما أضافت العديد من الدراسات (Vargas, 2016; Nguyen and Nguyen, 2015; Famiyeh et al., 2016; Walker et al., 2016) أن إفصاح الشركات عن التنمية المستدامة يؤدي إلى العديد من المزايا: مثل تخفيض مخاطر المنشأة، وتحسين سمعتها، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف الإقراض، والحد من مخاطر الإستثمار، والتخفيض من مشاكل عدم تماثل المعلومات، علاوة على زيادة أسعار الأسهم، واكتساب ميزة تنافسية مستدامة، وتخفيض تكلفة رأس المال. الأمر الذي ينعكس إيجابياً على قيمة المنشأة.

وفي ضوء ما سبق، يتضح تضارب نتائج الدراسات السابقة حول جدوى تبني الشركات لممارسات التنمية المستدامة والإفصاح عنها؛ مما يبرز أهمية دراسة أثر تبني هذه الممارسات وجودة الإفصاح عنها خاصة في الأسواق المالية الناشئة مثل البيئة المصرية التي يتوافر بها هياكل مختلفة لملكية الشركات قد يكون لها تأثير على مستوى وجودة الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة للشركات المصرية ، وكذلك في ظل اتجاه بيئة الاعمال المصرية إلى تبني آليات التحول الرقمي في ممارسة أعمالها. ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الرئيسية على

النحو التالي:

- (1) ما هو أثر الملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟
- (2) ما هو أثر الملكية المؤسسية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟
- (3) ما هو أثر التحول الرقمي - كمتغير معدل - على العلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

4) ما هو أثر التحول الرقمي - كمتغير معدل - على العلاقة بين الملكية العائلية وجودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

3/1 أهداف البحث:

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي:

- 1) دراسة وتحليل أثر الملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- 2) تحليل العلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- 3) استكشاف دور التحول الرقمي كمتغير معدل في العلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- 4) تحليل تأثير التحول الرقمي كمتغير معدل في العلاقة بين الملكية العائلية وجودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- 5) تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تعزيز جودة تقارير الاستدامة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مع الأخذ في الاعتبار تأثير نمط الملكية والتحول الرقمي.

4/1 أهمية للبحث:

تتبع أهمية البحث من عدة اعتبارات منها ما يلي:

1/4/1 الأهمية العلمية للبحث:

يكتسب هذا البحث أهمية علمية كبيرة نظرًا لتناوله موضوعًا حديثًا ومتطورًا، وهو "التحول الرقمي كمتغير معدل في العلاقة بين طبيعة هيكل الملكية وجودة تقرير الاستدامة"، حيث يساهم في إثراء الأدبيات العلمية في مجالات الحوكمة والاستدامة والابتكار الرقمي، وذلك من خلال ما يلي:

- 1) سد الفجوة البحثية في الدراسات المحاسبية والمالية: على الرغم من تزايد الاهتمام بجودة تقارير الاستدامة، إلا أن الدراسات السابقة لم تُولِ اهتمامًا كافيًا لدور التحول الرقمي كعامل

مؤثر على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن الاستدامة، مما يجعل هذا البحث إضافة علمية مهمة في هذا المجال.

(2) **تقديم نموذج تحليلي متكامل:** يسهم البحث في بناء إطار نظري وتحليلي يربط بين هيكل الملكية (الملكية العائلية والمؤسسية) وجودة تقارير الاستدامة، مع التركيز على التحول الرقمي كمتغير معدل، وهو ما يعزز الفهم العميق للعوامل التي تؤثر على الإفصاح عن الاستدامة.

(3) **إثراء المعرفة حول تأثير الملكية العائلية والمؤسسية:** تعد طبيعة هيكل الملكية من المحددات الرئيسية لجودة التقارير المالية وغير المالية، إلا أن تأثيرها على تقارير الاستدامة ما زال غير واضح بشكل كافٍ في الأدبيات، لذا يسهم البحث في توضيح العلاقة بين هذه المتغيرات في السياق المصري.

(4) **استكشاف دور التحول الرقمي في تحسين جودة تقارير الاستدامة:** مع التطور التكنولوجي المتسارع، باتت الأدوات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات تلعب دورًا محوريًا في الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، مما يجعل البحث مساهمة أكاديمية جديدة في دراسة هذا الاتجاه.

(5) **تقديم أدلة تجريبية في سياق الأسواق الناشئة:** معظم الدراسات السابقة ركزت على الاقتصادات المتقدمة، بينما يسلط هذا البحث الضوء على السوق المصري كإحدى الأسواق الناشئة، مما يعزز من فهم تأثير التحول الرقمي على جودة التقارير غير المالية في بيئات تنظيمية مختلفة.

2/4/1 الأهمية العملية للبحث:

تستمد الدراسة أهميتها العملية من تناولها لأحد القضايا المحورية، وهي جودة تقارير الاستدامة وتأثير هيكل الملكية عليها في ظل التحول الرقمي، مما يساهم في تحسين ممارسات الحوكمة والإفصاح لدى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتفيد كافة الأطراف ذات الصلة على النحو التالي:

1. **بالنسبة للمستثمرين والمساهمين**: تساعد الدراسة في فهم تأثير طبيعة هيكل الملكية (الملكية العائلية والمؤسسية) على جودة تقارير الاستدامة، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً بناءً على مستوى الإفصاح والشفافية لدى الشركات المدرجة في البورصة المصرية.
2. **بالنسبة لمديري الشركات**: تقدم الدراسة رؤى عملية حول كيفية تعزيز جودة تقارير الاستدامة من خلال تبني التحول الرقمي، مما يساعد في تحسين ممارسات الحوكمة والالتزام بمعايير الاستدامة، وبالتالي تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.
3. **بالنسبة للهيئات التنظيمية والمشرعين**: توفر الدراسة أدلة تطبيقية تساعد الجهات التنظيمية مثل الهيئة العامة للرقابة المالية وإدارة البورصة المصرية في تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالإفصاح عن الاستدامة وتعزيز التحول الرقمي في إعداد التقارير، مما يضمن بيئة شفافة وعادلة للسوق.
4. **بالنسبة للمحللين الماليين والممارسين في مجال الاستدامة**: تساهم الدراسة في تقديم إطار علمي يمكن استخدامه لتقييم مدى التزام الشركات بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في ظل التحول الرقمي، مما يعزز من جودة التحليل المالي وغير المالي للشركات المدرجة بالبورصة.
5. **بالنسبة لصناع القرار في سوق المال**: تساعد نتائج الدراسة في دعم تطوير استراتيجيات لتعزيز الشفافية والاستدامة داخل الشركات، من خلال تسليط الضوء على أهمية التحول الرقمي كعامل مؤثر في تحسين جودة التقارير، مما ينعكس إيجابياً على كفاءة السوق.
6. **بالنسبة للمجتمع والأطراف ذات الصلة بالاستدامة**: تسلط الدراسة الضوء على أهمية تقارير الاستدامة عالية الجودة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحقيق التنمية المستدامة، مما يعود بالنفع على المجتمع ككل.

5/1 فروض البحث:

- سوف يتم اشتقاق فروض البحث نظرياً، والتي سيتم اختبارها تطبيقياً لاحقاً وهي كالتالي:
- ف1: يوجد تأثير معنوي للملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- ف2: يوجد تأثير معنوي للملكية المؤسسية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- ف3: يختلف التأثير المعنوي للملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التحول الرقمي.
- ف4: يختلف التأثير المعنوي للملكية المؤسسية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التحول الرقمي.

6/1 حدود البحث:

- يتناول البحث هيكل الملكية العائلية والمؤسسية ولن يتناول هيكل الملكية المركزة الأخرى مثل الملكية الأجنبية والملكية الحكومية والملكية الإدارية.
- يقتصر البحث على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية في مؤشر EGX30، والمتوافر عنها تقارير سنوية خلال الفترة محل الدراسة، ويستبعد الشركات غير المسجلة بالبورصة لعدم موثوقية المعلومات الخاصة بها.
- تستبعد المؤسسات المالية وما في حكمها لما لها من طبيعة خاصة.
- تقتصر فترة الدراسة على سلسلة زمنية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من عام 2021 إلى 2023 لعينة من الشركات العائلية والمؤسسية المسجلة بالبورصة.

7/1 خطة البحث:

في إطار المشكلة البحثية التي يطرحها البحث، وتحقيقاً لأهدافه، فقد تم استكمال البحث علي النحو التالي:

القسم الثاني: الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث

1/2 الإطار الفكري لطبيعة هيكل الملكية.

1/1/2 مفهوم وخصائص الملكية العائلية والمؤسسية

2/1/2 العلاقة بين طبيعة هيكل الملكية (العائلية/المؤسسية) ومشاكل الوكالة

2/2 التحوّل الرقمي من منظور محاسبي

1/2/2 مفهوم التحوّل الرقمي.

2/2/2 الآثار المحاسبية للتحوّل الرقمي.

3/2 التنمية المستدامة في الفكر المحاسبي

1/3/2 مفهوم التنمية المستدامة

2/3/2 النظريات الداعمة لإفصاح الشركات عن التنمية المستدامة للشركات

3/3/2 مفهوم جودة تقارير الاستدامة

3/3/2 أهمية الإفصاح عن التنمية المستدامة للشركات

القسم الثالث: تحليل العلاقة بين متغيرات البحث

1/3 تحليل العلاقة بين طبيعة هيكل الملكية (العائلية/المؤسسية) وجودة تقارير الاستدامة.

2/3 تحليل العلاقة بين التحوّل الرقمي وجودة تقارير الاستدامة.

القسم الرابع: الدراسة التطبيقية واختبارات الفروض

القسم الخامس: النتائج والتوصيات والأبحاث المستقبلية

القسم الثاني: الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث

1/2 الإطار الفكري لطبيعة هيكل الملكية:

يُعد هيكل الملكية عاملاً رئيسياً في تحديد مستوى الإفصاح داخل الشركات، حيث يؤثر توزيع الملكية بين المساهمين على سياسات الشفافية والحوكمة. وتُعد الملكية العائلية والملكية المؤسسية من أكثر الأنواع شيوعاً وتأثيراً. فالملكية العائلية، حيث تمتلك العائلات حصة مسيطرة من الأسهم، غالباً ما تركز على الحفاظ على السيطرة والاستمرارية، مما قد يدفعها إلى تقليل مستوى الإفصاح لحماية مصالحها الخاصة وتجنب المخاطر المرتبطة بالكشف عن معلومات قد تؤثر على نفوذها. في المقابل، تسعى الشركات ذات الملكية المؤسسية، التي تمتلكها مؤسسات استثمارية وصناديق مالية، إلى تعزيز مستوى الإفصاح لضمان الشفافية وجذب المزيد من المستثمرين، حيث تعتمد هذه المؤسسات على المعلومات المفصّل عنها لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. وبالتالي، يؤدي اختلاف طبيعة الحوافز والمصالح بين الملكية العائلية والمؤسسية إلى تفاوت مستويات الإفصاح، مما يؤثر بدوره على ثقة المستثمرين وكفاءة الأسواق المالية. وبالتالي سوف يتم التركيز على الملكية العائلية والمؤسسية كما يلي:

1/1/2 مفهوم وخصائص الملكية العائلية والمؤسسية:

أولاً: مفهوم الملكية العائلية:

تشير الملكية العائلية إلى نسبة الأسهم المملوكة لأفراد الأسرة الواحدة، ويكونون من المؤسسين الرئيسيين للشركة. كما يمكن تعريفها بأنها شركة يمتلكها ويديرها ويعمل بها أفراد من عائلة واحدة أو أكثر من عائلة، وتعتبر من أكثر الشركات انتشاراً في الأسواق الناشئة (هلال، 2012: 18؛ Miralles–Marcelo et al., 2014: 114; Saito, 2008: 622– 623).

هذا وتتميز الشركات العائلية بالعديد من الإيجابيات التي تميزها عن غيرها من أشكال الملكية الأخرى كما أشارت بعض الدراسات السابقة (علي، 2013: 34؛ سعد الدين، 2012؛ Pukthuanthong et al., 2013: 16– 17) مثل قدرة أفراد العائلة علي مراقبة أداء الإدارة ووجود حوافز لدي الملاك لحماية ثروتهم، ومراقبة أنشطة الشركة بما يتوافر لديهم من خبرات وتعظيمها علي المدى الطويل. كما توفر نوع من الترابط الفعال بين أعضاء العائلة مما يسهل

عملية اتخاذ القرار، ووجود علاقات جيدة مع الموظفين، انخفاض مخاطر التقاضي بين المساهمين وحملة السندات مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإقتراض وسهولة الحصول على رأس المال.

ثانياً: مفهوم الملكية المؤسسية:

يقصد بها نسبة الأسهم المملوكة من قبل المؤسسات صاحبة رأس المال الكبير مثل، البنوك، شركات التأمين وصناديق الاستثمار، والتي تقوم باستثمار الأموال نيابة عن الآخرين (حسين، 2015: 209؛ Kathy Rao et al., 2012: 148). وتتميز الملكية المؤسسية عن غيرها من هياكل الملكية الأخرى بمجموعة من السمات، حيث أوضحت بعض الدراسات (Hu et al., 2016: 186؛ عفيفي، 2011: 176-179؛ محمد، 2015: 2) إلى قدرة الملكية المؤسسية على مراقبة الإدارة وبالتالي الحد من السلوك الإنتهازي للمديرين، والعمل على تحسين قيمة الشركة. يضاف لما سبق أن الملكية المؤسسية تحد من عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والإدارة، كما أن لديها قدرة أكبر على تحسين جودة التقارير المالية من خلال التطبيق الجيد لحوكمة الشركات.

2/1/2 العلاقة بين طبيعة هيكل الملكية (العائلية/ المؤسسية) ومشاكل الوكالة:

أولاً: بالنسبة للملكية العائلية:

تعد الملكية العائلية أحد أشكال الملكية المركزة حيث تتراوح نسبتها ما بين 65 % إلى 80 % من عدد الشركات العاملة حول العالم و95% في مصر والمنطقة العربية وتتحكم في نسبة تتراوح ما بين 55% إلى 70 % من إجمالي الناتج العالمي وصلت في مصر والمنطقة العربية إلى نسبة 75 % من الناتج المحلي (8).

تنشأ مشاكل الوكالة نتيجة عدم توافق المصالح بين إدارة الشركة وحملة أسهمها، وعادة ما يرتبط عدم التوافق هذا بتباين المعلومات بين الإدارة والمساهمين، وبالتالي فإن لهذا النوع من الملكية تأثير كبير على مشاكل وتكاليف الوكالة، حيث يكون لأعضاء الأسرة الواحد السيطرة على الشركة، من خلال تعيين المديرين، والرقابه عليهم، كما أن الملكية العائلية تعتبر سلاحاً ذا حدين حيث إنها قادرة على مراقبة الإدارة، وفي نفس الوقت يمكنها القيام بتحقيق مصالحها الخاصة على حساب مساهمي الأقلية (علي، 2013: 34).

(8) متاح علي <http://ik.ahram.org.eg/News/43889.aspx> في 9/ 2024/10.

ثانياً: بالنسبة للملكية المؤسسية:

تعد هذه الملكية أداة هامة لمراقبة تصرفات الإدارة؛ حيث يوفر المستثمر المؤسسي نشاطاً رقابياً فعالاً يصعب على المستثمرين الآخرين توفيرها، وذلك وفقاً لفرض الرقابة الكفاء (9) The efficient monitoring hypothesis مما يحد من قدرة المديرين على استغلال الفرص الانتهازية (Kazemian and Sanusi, 2015: 620). ويتوافر لدى المستثمرين من المؤسسات الموارد والخبرات والقدرات اللازمة لمراقبة والحد من التصرفات الانتهازية للإدارة، كما يتوافر لدى الملاك من المؤسسات قدرة أكبر علي الوصول إلى المعلومات وتفسيرها، وبالتالي فهي تعمل على تخفيض مشاكل الوكالة المرتبطة بالرقابة وتكاليفها (Choi et al., 2011: 443; Alves, 2012: 61). وفي نفس السياق، أشارت دراسة (Alzoubi, 2016: 139) لوجود دوراً فعالاً للملكية المؤسسية في مراقبة السلطة التقديرية للإدارة، كما تعمل علي تحسين كفاءة المعلومات في الأسواق المالية. **وعلي عكس ذلك، فإن المستثمرين من المؤسسات قد لا يقومون بدوراً فعالاً لمراقبة أنشطة الإدارة، لأنهم يكونون على استعداد لبيع أسهمهم عند انخفاض أداء الشركة، بدلاً من أن ينفقوا مواردهم في مراقبة وتحسين الأداء. يضاف إلى ماسبق أن الملاك قد لا يستطيعون ممارسة دورهم الرقابي على المديرين حتى لا يؤثر ذلك على عملياتهم التجارية مع الشركة. ويعاب أيضاً على هذا الشكل من الملكية تركيز المستثمرين بشكل كبير على النتائج المالية قصيرة الأجل، فيما يمثل ضغط على الإدارة لتلبية توقعات الأرباح على المدى القصير، ويؤدي ذلك إلى تقارب المصالح بين المساهمين من المؤسسات والإدارة وبالتالي تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الأقلية (Kazemian and Sanusi, 2015: 620– 621).**

2/2 التحول الرقمي من منظور محاسبي:

يؤثر التحول الرقمي بشكل مباشر على جودة الإفصاح الذي تقدمه الشركات، حيث يساهم في تعزيز مستوى الدقة، والشفافية، والسرعة في إعداد التقارير المالية وغير المالية. فقد ساعدت التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي (AI) والبلوك تشين (Blockchain) وتحليل البيانات الضخمة (Big Data) في تحسين جمع البيانات ومعالجتها، مما يقلل من الأخطاء البشرية والتلاعب في المعلومات المالية. كما يوفر التحول الرقمي أنظمة محاسبية آلية قادرة على إصدار التقارير المالية بشكل فوري، مما يقلل من التأخيرات في الإفصاح ويعزز من مصداقية المعلومات لدى المستثمرين وأصحاب المصالح. بالإضافة إلى ذلك، يدعم التحول الرقمي الإفصاح الطوعي من خلال منصات إلكترونية تتيح للشركات نشر معلومات إضافية تتعلق بالحوكمة والاستدامة

(9) يقصد بهذا الفرض أن المستثمرين من المؤسسات يكون لديها قدرة أفضل لمراقبة تصرفات الإدارة، نظراً لتمتعهم بالعديد من الموارد والخبرات. وذات الفرض قائم أيضاً على عدم وجود مصالح مشتركة بينهم وبين الإدارة.

والمخاطر، مما يسهم في تحقيق مستوى أعلى من الشفافية والمساءلة أمام المجتمع الاستثماري. وبالتالي يمكن من خلال هذا الجزء تناول العناصر التالية:

1/2/2 مفهوم التحول الرقمي.

يعد التحول الرقمي عملية مدفوعة بالتقنيات الرقمية، حيث أحدثت هذه التقنيات تغييرات جذرية في مؤسسات الأعمال، وذلك من خلال تأثيراتها على آليات خلق القيمة، كما أحدثت تغييرات هامة في الأسواق العالمية، الإقليمية والمحلية (Feroz and Chiravuri, 2021: 4). وقد شهد قطاع الشركات تحولات جذرية مثل تحول طريقة الأعمال من الطريقة التقليدية إلى الطريقة الرقمية التي تعتمد على العديد من آليات الرقمية مثل إنترنت الأشياء، تحليلات البيانات الضخمة، الحوسبة السحابية، تقنيات الهاتف المحمول، والذكاء الاصطناعي (Alojail and Khan, 2023: 4).

وبالتالي يقصد بالتحول الرقمي استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة (مثل: التعلم العميق- إنترنت الأشياء- الروبوتات- البيانات الضخمة- الذكاء الاصطناعي- سلسلة الكتل- الحوسبة السحابية- الواقع الافتراضي- والواقع المعزز) في القيام بالأعمال وكذلك في تقديم الخدمات، مما يؤدي إلى تسهيل عملية تبادل البيانات والمعلومات والحفاظ عليها، بالإضافة إلى الحفاظ على القدرة التنافسية للشركات في عصر الإنترنت (Grishunin et al., 2022: 1434). وهذا ما يعني تغير أسلوب حياة الحياة وكذلك بيئة العمل ويوسع نطاق الوصول للخدمات وخفض تكاليف انتاج وتقديم المعلومات وتبسيط إجراءات الحصول عليها والتأكد من صحتها.

وتتمثل السمة الرئيسية للرقمنة والعولمة في الاتصال الرقمي، الذي يربط الشركات حول العالم رغم الاختلافات الكبيرة. ويربط الاتصال العالمي الدول والصناعات والشركات والأفراد حول العالم من خلال تدفقات البيانات والمعلومات والأفكار والمعرفة، ومن خلال تدفقات السلع والخدمات والاستثمارات ورؤوس الأموال المُميَّنة والمدعومة رقمياً (Autio et al., 2021:5).

وبالتالي يرى الباحثون أن التحول الرقمي يمكن تعريفه من خلال وجهات النظر المختلفة بالشكل الذي يوضح تأثيره على المجال محل الاهتمام، لذلك يجب التفرقة بين نوعين من المفاهيم، هما:

- **التحول الرقمي الشمولي:** والذي يشير إلى تحول بيئة الأعمال التقليدية إلى بيئة الأعمال الرقمية من خلال استخدام التقنيات الرقمية، وبالتالي أحداث تغيير جذري في حياة الأفراد والمجتمعات، وبالتالي فإن هذا المفهوم يأخذ التأثير العام للتحول الرقمي بشكل عام.

- **التحول الرقمي الخاص:** ويشير إلى أخذ استخدام التقنيات الرقمية مرتبطة بصناعة أو علم محدد دون غيره، وما تحدثه هذه التقنيات من تأثيرات مختلفة على طريقة أداء الأعمال وتنفيذها أو تأثيرها على نظريات ومبادئ هذا العلم.

2/2/2 أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة:

التحول الرقمي هو عملية دمج العمليات المادية والرقمية ضمن أنظمة لامركزية، مما يؤدي إلى تغييرات جوهرية في البيئة الاجتماعية والتنظيمية. ويؤثر هذا التحول على مختلف جوانب الحياة، حيث أعادت المنظمات والمجتمعات هيكلتها (Autio et al., 2021: 6)، كما أدى ذلك إلى قيام الاقتصادات والشركات في إعادة ابتكار أساليب خلق القيمة. ولم تكن المحاسبة استثناءً من هذا التطور. فقد بدأ استخدام تقنيات المعلومات لتبسيط العمليات المحاسبية وتقليل عبء العمل على المحاسبين (Yigitbasioglu et al., 2023: 209).

وفي ضوء ما سبق، أشارت دراسة (Yoon (2020) إلى أن أتمتة أنظمة المعلومات الناتجة عن تبني التقنيات الرقمية سوف يساهم بشكل كبير في الوصول الفوري للمعلومات وكذلك الأمان بشكل أكبر، كما أن العمليات ستنفذ بشكل أسرع وبشفافية أكبر.

وفي نفس السياق، أكدت دراسة (Yüksel (2020) على قيام العديد من المؤسسات في استخدام أدوات المحاسبة الحديثة الرقمية، وهو ما أدى إلى تخفيض التكاليف وزيادة درجة الدقة في أداء المهام وإدارة المعلومات بالشكل المطلوب مع المحافظة على أهمية خصائص المعلومات وهي التوقيت المناسب، الملائمة والمصدقية.

وفي نفس الاتجاه، أشارت دراسة (Gonçalves et al. (2022) إلى أن بيئة التحول الرقمي تفرض على المحاسب توافر مجموعة من المهارات مثل: القدرة على تحليل البيانات باستخدام نكاه الأعمال، القدرة على التعامل مع مصادر متعددة للبيانات، والقدرة على التكامل مع الآلة.

كما أن التحول الرقمي أدى إلى تقليص عمل المحاسب التقليدي وظهور العديد من الوظائف الجديدة للمحاسب مثل: محاسب سلاسل الكتل؛ خبير تحليلات البيانات؛ محاسب الجرائم الإلكترونية؛ محلل محاسبة استراتيجية؛ محاسب في مجال التكنولوجيا المالية؛ ومحاسب أمن البيانات (Kruskopf et al., 2020: 7).

3/2 التنمية المستدامة في الفكر المحاسبي:

يعتمد قياس نجاح الشركات في بيئة الأعمال الحديثة على مدى قدرتها على التوفيق بين ثلاثة أبعاد رئيسية هي: البعد الاقتصادي، والبعد البيئي والبعد الاجتماعي لأنشطتها وهو ما يطلق

عليه مصطلح التنمية المستدامة⁽¹⁰⁾ 'sustainable development' حيث أصبح العديد من أصحاب المصالح يعتمدون على هذا التقييم للاستدلال على قدرة الشركات على تحسين أدائها في المستقبل، وبالتالي أصبح الإفصاح عن هذه الأبعاد متطلب أساسي من قبل أصحاب المصالح، لعدم قدرة التقارير المالية بشكلها الراهن على تلبية احتياجاتهم من المعلومات. وفي ضوء أهداف البحث الحالي، يستعرض هذا الجزء ما يلي:

1/3/2 مفهوم التنمية المستدامة:

وبالرغم من الاستخدام الواسع لمصطلح تقرير الاستدامة إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه حتى الآن (مليجي، 2015، ص11). وقد اتفقت بعض الدراسات (Daub; 2007: 76; Al-Shaer and Zaman, 2016: 21) على أنه الطريقة التي تستخدمها الشركة لعرض المعلومات الكمية والنوعية عن الأداء الإقتصادي، والأداء الاجتماعي، والأداء البيئي لها، بغرض توضيح سياستها تجاه تلك القضايا لأصحاب المصالح. كما أشارت دراسة (Smith et al., 2011: 425) إلى تقرير الاستدامة باعتباره تقرير يعد بواسطة الشركة لتوضيح بعض المسائل والأمور المتعلقة بأدائها البيئي والاجتماعي، في محاولة لاضفاء الشرعية على أعمالها، بالإضافة إلى تحسين سمعتها وكسب قبول مجتمعي لها.

وفي نفس السياق، تناولت دراسة (Hahn and Kuhnen, 2013: 6) مفهوم الإفصاح عن الاستدامة بأنه الوسيلة التي تحاول الشركة من خلالها تقديم معلومات عن كل من أدائها الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي لكافة الأطراف ذات العلاقة بها، و بالتالي فإنه يعد مقياساً يستخدمه أصحاب المصالح للوقوف على جهود الشركة في تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية، كما أن هذا الإفصاح يتم بشكل اختياري وليس إلزامي. كما يمكن تعريفه بأنه تقرير يعد بواسطة الشركات لتزويد أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين بصورة عن تأثير سياسات الشركة وأنشطتها حول الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وبالتالي فإن هذه التقرير يوفر لأصحاب المصالح معلومات عن الجهود التي تبذلها الشركة لتحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (Freundlieb et al., 2014: 20 ; Håbek, 2014: 1740).

⁽¹⁰⁾ ويقصد بالتنمية المستدامة (SD) هي التنمية التي تقي باحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وبالتالي فإنها تضمن ثلاثة أبعاد رئيسية، اقتصادية، بيئية، واجتماعية. للمزيد من التفاصيل حول المصطلح يمكن الرجوع للعديد من الدراسات مثل (إبراهيم، 2016؛ شرف، 2015، بدر، 2013). وسوف يستخدم الباحث مصطلح التنمية المستدامة والاستدامة كمرادفان.

2/3/2 النظريات الداعمة لإفصاح الشركات عن التنمية المستدامة للشركات:

يوجد العديد من النظريات التي توضح دوافع قيام الشركات بالإفصاح عن ممارسات الأداء المستدام مثل نظرية الاقتصاد السياسي، نظرية الشرعية، نظرية أصحاب المصالح، النظرية المؤسسية، ونظرية الإشارات.

وتقوم **نظرية الاقتصاد السياسي political economy theory** على أساس التكامل بين الجوانب الاجتماعية والسياسة والاقتصادية، حيث لا يمكن النظر إلي الجانب الاقتصادي بمعزل عن بقية الجوانب الأخرى. وقد أشارت دراسة (Williams, 1999: 211-212) إلى أن هذه النظرية تركز علي التفاعلات التي تتم بين المجموعات المختلفة من الأفراد والمؤسسات والمنظمات المختلفة داخل المجتمع، وأن من حق هذه المجموعات السعي وراء تحقيق أهدافهم ومصالحها الذاتية بشرط أن يتم ذلك في إطار البيئة الاجتماعية التي تتواجد فيها المنشأة، كما تظهر هذه النظرية الدور الذي تلعبه الحكومة في حماية مصالح الأفراد الذين يسعون لتحقيق أهدافهم، وذلك من خلال التدخل بشكل مفيد في مواجهة الإخفاقات من عدم المساواة، والمنافسة غير العادلة والنتائج غير المرغوبة اجتماعياً والتي تحدث نتيجة لممارسة الشركة لأنشطة لها تأثير على المجتمع ككل، مما يحد من قدرة الشركة على تحقيق أهدافها. وبالتالي تسعي المنشأة من وراء إفصاحها عن الأداء المستدام إلى تحقيق هدفين: أولاً، حماية مصالحها وتحسين صورتها في المجتمع. ثانياً، تجنب التدخل التنظيمي المحتمل من قبل الحكومة.

وفيما يتعلق بالنظرية الشرعية **Legitimacy theory**، فهي تقوم على وجود عقد اجتماعي بين الشركة والمجتمع الذي تعمل فيه، وبالتالي فإن هذا العقد يتضمن مجموعة من البنود التي ينتظر من الشركة تحقيقها في ضوء توقعات المجتمع من أجل اكتساب شرعيتها في البقاء، وبالتالي فإن المنشأة تحاول التأكيد على أنها تعمل في نطاق هذه التوقعات (شرف، 2015: 21). وتعرّف الشرعية بأنها عبارة عن افتراض عام بأن أنشطة الشركة مناسبة ومرغوبة في إطار القواعد والقيم والمعتقدات السائدة في المجتمع (Suchman, 1995: 574)، ووفقاً للتعريف السابق تعد الشرعية افتراض وذلك لكونها عبارة عن رد فعل ناتج عن تحليل المراقبين للمنشأة، كما تتسم بالنسبية حيث تختلف طبقاً للقيم والمعتقدات السائدة في المجتمعات.

أما **نظرية أصحاب المصالح stakeholders theory**، فتعد أكثر النظريات التي يتم استخدامها لتوضيح العلاقة بين المنشأة والمجتمع، ويقصد بأصحاب المصالح تلك الجماعات التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بتحقيق المنشأة لأهدافها، حيث توسع هذه النظرية دور ومسئوليات الإدارة من تعظيم الأرباح لتشمل تحقيق مصالح ومطالبات أصحاب المصالح المرتبطين بالمنشأة، كما أن بقاء الشركة ونجاحها في المدى الطويل يتوقف على دعم أصحاب المصالح، وبالتالي فإن

تقرير الاستدامة أداة اتصال بين الإدارة وأصحاب المصالح للحصول على الدعم اللازم (Chiu and Wang, 2015: 380).

3/3/2 مفهوم جودة تقارير الاستدامة:

عرّفت دراسة (Diouf and Boiral , 2017: 647) جودة تقرير الاستدامة (SRQ) بأنها عملية الكشف الكامل عن المعلومات والمؤشرات المطلوبة التي تعكس كافة الآثار لتمكين أصحاب المصالح من اتخاذ القرارات، وبالتالي فإن تحسين جودة تقرير الاستدامة يؤدي إلى زيادة فائدتها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وتقليل عدم تماثل المعلومات، وبالتالي يسهل تقييم أداء الاستدامة للشركات. وتعتمد جودة تقرير الاستدامة على الطريقة التي يتم من خلالها الإفصاح عن هذه المعلومات، كما أن الشركات تركز عند الإفصاح عن ممارسات الأداء المستدام على حجم الإفصاح وليس جودته، وبالتالي يتم استخدام الكمية كبديل للجودة (Leitoniene and Sapkauskiene, 2015: 335).

كما عرّفت GRI جودة تقرير الاستدامة على أنها شفافية المعلومات والامتثال لمبادئ الإفصاح الأساسية مثل الأهمية النسبية، الاكتمال، القابلية للمقارنة، الدقة، الموثوقية، وشمول أصحاب المصالح. مما دفع بدراسة (Amran et al. 2014:218) للقول بأن الشفافية والموثوقية تعد دوافع ذات أهمية أقل عند مقارنتها بالمزايا التي تحققها الإدارة من وراء التلاعب بالمعلومات، كما أن الإدارة هي التي تسيطر على عملية إعداد تقرير الاستدامة، وبالتالي فإنها تقوم بالإفصاح عن المعلومات التي تعطي صورة إيجابية للشركة فقط، ومن ثم يوجد لدى المديرين رغبة في حجب المعلومات من أجل إعاقة قدرة أصحاب المصالح على مراقبة أدائهم.

3/3/2 أهمية جودة المحتوى المعلوماتي لتقرير الاستدامة:

يعد الهدف الرئيسي لتقرير الاستدامة هو توفير معلومات ذات جودة عالية عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للشركات، وتنبع أهمية جودة تقرير الاستدامة من الدور الذي تلعبه تلك التقارير والتي يمكن توضيحه كما يلي (إبراهيم، 2016: 64):

- الحد من عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح بخصوص المعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مما ينعكس بشكل إيجابي على تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للشركة وبالتالي الاستثمار في أسهمها.
- يساعد المحتوى المعلوماتي الجيد لتقرير الاستدامة أصحاب المصالح على تقييم المخاطر المرتبطة بالشركة وبالتالي مدي قدرتها على الوفاء بمسئولياتها، وكذلك قدرتها على الاستمرار في المستقبل.

- يؤدي الإفصاح الجيد عن ممارسات التنمية المستدامة إلى تخفيض تكلفة رأس المال، وذلك نتيجة للحد من عدم تماثل المعلومات.
- تحسين سمعة الشركة وعلاقتها مع كافة الأطراف ذوي العلاقة مما يؤدي إلى تحقيق قيمة مضافة لها.

وفي نفس السياق، أكدت دراسة (Freundlieb et al., 2014:20) أن الشركات يمكن أن تحقق مزايا تنافسية جراء تقديم تقرير استدامة ذات جودة عالية للأطراف المعنية، حيث يمثل هذا أداة هامة وفعالة للاتصال مما يحقق التنمية المستدامة، ويساعد كل من الشركة وأصحاب المصالح في عملية اتخاذ القرارات. كما ناقشت دراسة (يس، 2012: 121) تأثير الإفصاح عن الأداء البيئي على قرار الاستثمار في الأسهم، ووجدت أن هذا الإفصاح يساعد المستثمرين على تحديد مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها البيئية التي قد تؤثر على أوضاعها المستقبلية، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين.

وأضافت دراسة (علي، 2013: 62) بأن أهمية جودة تقرير الاستدامة ترجع إلى تأثير المحتوى المعلوماتي لهذا التقرير على خطر عدم المعرفة والذي قد ينشأ عندما يكون المستثمر غير قادر على تقييم مخاطر الأعمال أو توقع العائد، وينتج ذلك نتيجة لعدم توافر المعلومات لديه. مما سبق يمكن القول بأن أهمية جودة تقرير الاستدامة تكمن في تزويد كافة أصحاب المصالح بمعلومات موثوقة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشركة، التي تساعد على التقييم الجيد للشركة، كما تساعد على زيادة درجة الشفافية⁽¹¹⁾، التي تعمل على ضمان حصول كافة المستثمرين على نفس المعلومات.

(11) يمكن تعريف الشفافية بأنها ضمان توفير المعلومات لكافة المستثمرين دون تمييز، والذي يضمن عدم حصول البعض على معلومات يمكن من خلالها تحقيق بعض المنافع أو المكاسب الخاصة على حساب الطرف الآخر، وذلك دون التأثير على مركز الشركة التنافسي (علي، 2013: 76).

القسم الثالث: تحليل العلاقة بين متغيرات البحث:

يتم استعراض العلاقة بين متغيرات البحث في ضوء الدراسات السابقة، وهو ما يسهم في تحديد الفجوة البحثية وصياغة فروض البحث:

1/3 تحليل العلاقة بين طبيعة هيكل الملكية (العائلية/المؤسسية) وجودة تقارير الاستدامة واشتقاق الفرضين الأول والثاني للبحث:
أولاً: بالنسبة لتأثير الملكية العائلية:

تتميز الملكية العائلية كأحد أشكال هياكل الملكية المركزة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها ذات تأثير كبير على سياسات واستراتيجيات الشركات منها: أن وجود ملاك من العائلة يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بينهم وبين الإدارة، ولكن في نفس الوقت قد يؤدي تركيز الملكية في يد أفراد العائلة لحدوث عدم تماثل المعلومات بين كبار المساهمين والأقلية منهم، بالإضافة إلى تقليل تكاليف الرقابة من خلال قيام الملاك من العائلة بدور رقابي فعال على الإدارة. وجود ارتباط وثيق بين الملاك من العائلة والشركة واعتبارها أحد الأصول الخاصة بهم، كما يؤدي قيام الملاك بمراقبة الإدارة للحد من السلوك الانتهازي وبالتالي تحسين جودة المحتوي المعلوماتي للتقارير التي تصدرها الشركة (سعدالدين، 2012: 16-17).

وعلى عكس ماسبق، فقد أشارت دراسة (هلال، 2013: 18) إلى أن وجود هذا النوع من الملكية قد يساعد على طغيان علاقة القرابة على الإدارة المهيمنة، والمجاملة في تحميل الأخطاء والتغاضي عن بعض أو كل التجاوزات، المحاباة في توزيع المناصب القيادية على حساب الكفاءة، وغياب الموضوعية في تحديد الصلاحيات.

كما قامت دراسة (Habbash 2016) بتناول محددات الإفصاح الاجتماعي للشركات، وذلك لعينة من الشركات المسجلة بالبورصة السعودية كأحد الأسواق الناشئة خلال الفترة من 2007 وحتى 2011. وتوصلت الدراسة إلى وجود تطور في الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات مع مرور الوقت، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي للملكية العائلية على جودة ومحتوي الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لعينة الدراسة.

وتناولت دراسة (Gavana et al. 2016) قياس تأثير الملكية العائلية على إصدار تقرير الاستدامة وذلك لعينة من 230 شركة إيطالية غير مالية مسجلة في البورصة خلال الفترة من 2004 وحتى 2013، وبالاعتماد على نظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح تقوم هذه الدراسة بتوضيح السيطرة الأسرية على الإفصاح الاجتماعي والبيئي. وتشير النتائج إلى أن السيطرة العائلية

تحسن الإفصاح عن الاستدامة في حالة وجود أحد المديرين التنفيذيين من الأسرة، ووجود تأثير سلبي للملكية العائلية على الإفصاح عن الاستدامة في حالة عدم مشاركة أفراد العائلة في المجلس.

وسعت دراسة (Gavana et al. (2017) لقياس أثر إصدار تقارير الاستدامة لتسهيل الحصول على رأس المال الخارجي وتأثير الملكية العائلية على هذه التقارير لعينة من الشركات الإيطالية. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات تقوم بإصدار تقرير الاستدامة عندما تريد زيادة رأس مالها عن طريق إصدار الأسهم والسندات لتحسين صورة المنشأة لدي المستثمرين، بالإضافة إلى وجود تأثير محايد للملكية العائلية على إصدار تلك التقارير، ولكن يكون هذا التأثير إيجابي في حالة وجود أحد أفراد العائلة كمدير تنفيذي.

ويمكن أن تؤثر الملكية العائلية على الأداء الاجتماعي للشركات، حيث توصلت دراسة Liu et al. (2017) لوجود علاقة تأثير إيجابية بين الملكية العائلية والمسئولية الاجتماعية للشركات، كما تؤدي المشاركة العائلية من خلال الملكية أو إدارة الشركة إلى تحسين الأداء الاجتماعي للشركات، وذلك للحفاظ على الشرعية وكسب التعاطف المجتمعي. وعلى عكس ذلك، توصلت دراسة (Cabeza-García et al., 2017) لوجود علاقة سلبية بين الملكية العائلية والإفصاح عن الأداء الاجتماعي وذلك لعينة من الشركات غير المالية داخل البيئة الإسبانية، ويرجع ذلك لعدم إدراك المستثمرين من العائلات للفوائد المحققة من الإفصاح عن تلك الممارسات.

ثانياً: بالنسبة لتأثير الملكية المؤسسية:

تعتبر الملكية المؤسسية هي أحد أشكال الملكية المركزة ويتم قياسها من خلال نسبة الأسهم التي يملكها المساهمون من الشركات والمؤسسات المالية مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد وشركات الاستثمار والبنوك وغيرها. حيث تلعب الملكية المؤسسية دوراً هاماً في حوكمة الشركات والرقابة على سلوك الإدارة، مما يؤدي إلى تحسين وزيادة جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها (Kathy Rao et al., 2012: 148).

وفي هذا السياق، توصلت دراسة (علي، 2013) من خلال تحليل العلاقة بين هيكل الملكية وجودة التقارير المالية لعينة قوامها 69 شركة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة من 2008 وحتى 2010، إلى تأثير الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية حيث يؤدي وجود هذا النوع من الملكية إلى زيادة جودة التقارير المالية، نتيجة للدور الرقابي الفعال الذي يمارسه المستثمرين من المؤسسات والذي يقلل من الممارسات الانتهازية للإدارة.

واختبرت دراسة (عبد الرزاق، 2014) العلاقة بين ملكية المؤسسات المالية ومستوي الإفصاح عن الأداء البيئي للشركات، وذلك لعينة من 38 شركة مقيدة في البورصة المصرية خلال

الفترة من 2011 وحتى 2013، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لملكية المؤسسات المالية على مستوى الإفصاح عن الأداء البيئي، ويرجع ذلك إلى قيام المستثمرين من المؤسسات المالية بتقديم خدمات ذات مصداقية لعملائهم وبالتالي فهم أكثر احتمالاً للاهتمام بأنشطة التنمية المستدامة للحفاظ على سمعتهم وتجنب المخاطر التنظيمية والعقوبات المالية التي قد تتعرض لها الشركة مما يؤثر على العوائد المالية في المستقبل.

وتناولت دراسة أبو خزان (2014) قياس أثر هيكل الملكية على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، وذلك لعينة (39) شركة مقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من 2008 وحتى 2010. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للملكية المؤسسية على رفع القيمة الملائمة للمعلومات. كما قد تدفع المخاطر المرتبطة بكل من التقاضي المحتمل، الأضرار المادية وتعطل الأعمال التجارية، زيادة المتطلبات التنظيمية، تأثيرات السمعة والتغيرات في القدرة التنافسية، كل من المستثمرين المؤسسيين والأفراد إلى العمل على زيادة الإفصاح في التقارير السنوية.

وفي الصين، تناولت دراسة Wang et al. (2014) محددات جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وكذلك تحليل تجريبي للعلاقة بين جودة الإفصاح عن المعلومات وحوكمة الشركات والضغوط المؤسسية، وتشير نتائج الدراسة التطبيقية إلى أن تركيز الملكية، وجود المستثمرين المؤسسيين أدى إلى زيادة جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في البورصة، ويرجع ذلك لقدرة المستثمرين من المؤسسات على الرقابة والأشراف على سلوك الإدارة. حيث توصلت Nazari et al. (2015) لوجود تأثير إيجابي للملكية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن ممارسات الاستدامة وزيادة مستوى الشفافية.

وأوضحت دراسة Nagata and Nguyen (2017) للعلاقة بين جودة الإفصاح والملكية المؤسسية من خلال قياس مدى تأثير هذا النوع من الملكية على توقعات الإيرادات من قبل الإدارة، حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن المستثمرين من المؤسسات قادرون على تعديل التوقعات الخاصة بالإيرادات التي تقوم بها الإدارة، وبالتالي فإن الشركات ذات الملكية المؤسسية تقوم بالإفصاح بشكل أكثر جودة عن غيرها، ولكن بالرغم من ذلك ففي حالة وجود مصالح مشتركة أو علاقة تجارية بين المستثمرين من المؤسسات والشركة محل الاستثمار فإن ذلك يشير إلى احتمال تقييد تدفق المعلومات إلى المستثمرين الآخرين.

ويخلص الباحثون مما سبق، إلى وجود تأثير لطبيعة هيكل الملكية المركزة على مستوى جودة الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة للشركات. حيث يوجد ارتباط وثيق بين الملاك من العائلة والشركة واعتبارها أحد الأصول الخاصة بهم، كما يؤدي قيام الملاك بمراقبة الإدارة

للمحد من السلوك الانتهازي وبالتالي تحسين جودة المحتوي المعلوماتي للتقارير التي تصدرها الشركة. كما أن وجود المستثمرين المؤسسيين يؤدي إلى زيادة جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في البورصة، ويرجع ذلك لقدرة المستثمرين من المؤسسات على الرقابة والأشراف على سلوك الإدارة. واستناداً على ذلك يمكن اشتقاق الفرضين الأول والثاني للبحث على النحو التالي:

ف1: يوجد تأثير معنوي للملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ف2: يوجد تأثير معنوي للملكية المؤسسية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

2/3 تحليل العلاقة بين التحول الرقمي وجودة تقارير الاستدامة، واشتقاق الفرضين الثالث والرابع للبحث:

تؤثر البيانات الالكترونية على النظام المحاسبي، حيث أوضحت دراسة Grishunin et al. (2022) العناصر التي تؤثر على الإفصاح المحاسبي ففي ظل بيئة التحول الرقمي مثل: طبيعة البيانات، المعايير المحاسبية المتعلقة بالتقنيات الرقمية، وسائل عرض ونشر البيانات المحاسبية وطريقة عرض والتحكم في البيانات المحاسبية.

وفى ضوء ما سبق، سعت دراسة Grishunin et al. (2022) إلى قياس أثر الإفصاح عن التنمية الاستدامة على قيمة الشركة في ضوء التحول الرقمي لشركات الاتصالات، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 306 شركة أمريكية خلال الفترة من 2011 حتى 2021، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لإفصاح الشركات عن التنمية المستدامة مدعوماً بتقنيات التحول الرقمي وما توفره من الحفاظ على خصائص معلومات الاستدامة على قيمة الشركة مقاسه بأحد مؤشرات السوق (Tobin-Q).

كما قامت دراسة Pierli et al. (2022) إلى القيام بدراسة مرجعية لتحليل العلاقة بين التحول الرقمي والتنمية المستدامة والإفصاح عنها، وذلك من خلال تناول المقالات المنشورة في هذا المجال خلال الفترة من 2011 حتى 2021، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

أن التحول الرقمي لمؤسسات الأعمال تعد آليه هامة لتحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها، كما أن استخدام آليات التحول الرقمي تساعد بشكل كبير في الإفصاح عن ممارسات الشركات في مجال التنمية المستدامة وبالشكل الذي يؤكد سلامة البيانات ودقتها.

وفي نفس الاتجاه، هدفت دراسة ياسين (2023) إلى تسليط الضوء على التقنيات الرقمية الحديثة التي أنتجت الثورة الصناعية الرابعة وأثرها على المحاسبة والمراجعة، لما لها من مزايا في تحسين الإفصاح الإلكتروني للبيانات المحاسبية، حيث أن تلك التقنيات لها دور فعال في تطوير منهجية المراجعة المستمرة كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية الإلكترونية. وقد توصل البحث إلى عدة نتائج ونقاط جوهرية أهمها: أن الدمج بين تقنيات التحول الرقمي يفتح آفاقاً جديدة لجمع البيانات وتحليلها في الوقت الحقيقي كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية، كما يسهم تطوير المراجعة في ظل البيئة الرقمية في تخطيط وتنفيذ برامج منهجية مستحدثة لمراجعة مواقع المنظمات على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باعتبارها أهم الوسائل الفورية لتوصيل المعلومات المحاسبية، فضلاً عن دورها في بناء نماذج للكشف المبكر عن التحذيرات التي تعزز الرقابة الداخلية بشأن عمليات الرقمنة. وأخيراً يمكننا التأكيد بأن استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في مجال المراجعة يساعد على تلبية إحتياجات المستخدمين في الحصول على معلومات دقيقة في الوقت المناسب والتي تتميز بالموثوقية، وذات معنى لمتخذي القرارات.

كما تناولت دراسة شنن (2023) تحليل الأثار المختلفة لتطبيق التحول الرقمي على شفافية التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة، واعتمد البحث على دراسة الميدانية حيث قد تم التركيز على عينة من المسؤولين المنوط بهم إتخاذ القرارات في الشركات المصرية محل الدراسة وكذلك بعض من مراقبي الحسابات على هذه الشركات والمستثمرين واعضاء لجنة المراجعة. وقد شملت الدراسة توزيع عدد (100) استمارة استقصاء، بينما بلغ عدد الاستثمارات التي تم جمعها ووجدت مطابقة (85) استمارة وذلك للتحقق من فروض الدراسة. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها : ان التحول الرقمي يؤدي إلى دعم متطلبات الشفافية ومنها : التحقق من صحة التسويات، توفير الوسائل التقنية للأفصاح، التحقق من كفاءة استخدام الموارد، الإفصاح عن السياسات الادارية ، تبني المناهج الحديثة، الحد من ادارة الأرباح، كما يؤدي تفعيل تكنولوجيا التحول الرقمي إلى تحقيق الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية منها : التمثيل الصادق،

ملائمة المعلومات، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب، القابلية للتحقق، الإفصاح عن المعلومات خارج الميزانية، الأكمال ووضوح المعلومات.

وفي نفس الاتجاه، هدفت دراسة (2023) Al Shanti and Elessa لاستكشاف تأثير التحول الرقمي على جودة المعلومات المحاسبية فعالية حوكمة الشركات من خلال نشر تقنية blockchain في البنوك. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. ولجمع البيانات من المحللين الماليين في البنوك، والمديرين الماليين في مجتمع البحث الميداني، وتم تطوير قوائم البيانات وتحليل بيانات البحث الميداني اعتمدت على برنامج SPSS وأوضحت نتائج البحث الأثر الإيجابي للتحول الرقمي على جودة المعلومات المحاسبية ويزيد من فعالية حوكمة الشركات من خلال استخدام تقنية blockchain في البنوك. وأنه من أجل جني فوائد تقنية blockchain .

كما هدفت دراسة (2023) Fang et al. إلى استكشاف مدى مساهمة التحول الرقمي في تحسين جودة المحاسبة وحوكمة الشركات ضمن الصناعات التقليدية الصينية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي. أظهرت النتائج أن الشركات التي تتبنى التحول الرقمي بدرجة أكبر تقل فيها ممارسات إدارة الأرباح، وتتحسن لديها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما يساهم التحول الرقمي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال خفض تكاليف الوكالة، وتعزيز الرقابة الداخلية، وزيادة اهتمام المحللين الماليين، مما يرفع من جودة المعلومات المحاسبية. وأشارت الدراسة إلى أن تأثير التحول الرقمي على الحوكمة أكثر وضوحًا في الشركات غير الحكومية أو تلك التي تعاني من ضعف جودة المعلومات، وكذلك في الشركات ذات التوجه طويل الأجل. وخلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يمكن أن يقلل من إدارة الأرباح الحقيقية، مما يساهم في تعزيز جودة المحاسبة والحوكمة، ويدعم تطوير أداء الشركات على المدى الطويل.

ويخلص الباحثون مما سبق، إلى وجود تأثير للتحول الرقمي على العلاقة بين طبيعة هيكل الملكية ومستوى جودة الإفصاحات داخل الشركة والتي من بينها ممارسات التنمية المستدامة للشركات. حيث يساهم التحول الرقمي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال خفض تكاليف الوكالة، وتعزيز الرقابة الداخلية، وزيادة اهتمام المحللين الماليين، مما يرفع من جودة المعلومات المحاسبية. واستنادًا على ذلك يمكن اشتقاق الفرضين الأول والثاني للبحث على النحو التالي:

ف3: يختلف التأثير المعنوي للملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التحول الرقمي.

ف4: يختلف التأثير المعنوي للملكية المؤسسية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التحول الرقمي.

في ضوء العرض السابق يتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة بما يلي:

1. على الرغم من وجود دراسات تناولت العلاقة بين هيكل الملكية وتقرير الاستدامة، إلا أنه لا توجد دراسة بحثت تأثير طبيعة هيكل الملكية المركزة على جودة تقرير الاستدامة، مع أخذ التحول الرقمي كمتغير معدل لهذه العلاقة، مما يمثل إضافة علمية جديدة.
2. تعاني الأدبيات العربية والأجنبية من ندرة في الدراسات التي تناولت جودة تقرير الاستدامة، خاصة في ظل تأثير التحول الرقمي على هذه العلاقة.
3. أظهر التتبع التاريخي للدراسات السابقة أن متغيرات موضوع البحث تركزت في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مما يعكس أهمية دراسة تأثير التحول الرقمي على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة تقرير الاستدامة في السياق الحالي.
4. تتسم نتائج الدراسات السابقة بالتضارب فيما يتعلق بالعلاقة بين طبيعة هيكل الملكية المركزة ومستوى الإفصاح عن الاستدامة، وكذلك العلاقة بين هيكل الملكية وقيمة الشركة، ولم تُعالج هذه الدراسات أثر التحول الرقمي في تعديل هذه العلاقات، مما يستدعي المزيد من البحث لفهم هذه التفاعلات بشكل أعمق.

القسم الرابع: الدراسة التطبيقية واختبارات الفروض

1/4 أسلوب البحث

في ضوء مشكلة وأهداف وفروض البحث، يتمثل الأسلوب المتبع في البحث فيما يلي:

2/4 أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار أثر طبيعة هيكل الملكية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك في ضوء الدور المعدل للتحوّل الرقمي. وذلك من خلال اختبار فروض البحث، للوقوف على ما إذا كان هناك تأثير طبيعة هيكل الملكية على جودة تقرير الاستدامة للشركات أم لا. بالإضافة إلى اختبار أثر التحوّل الرقمي كمتغير مُعدّل للعلاقة بين طبيعة هيكل الملكية وجودة تقرير الاستدامة للشركات؛ وذلك بالتطبيق على بيئة الممارسة المهنية المصرية.

3/4 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع البحث في جميع الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2019 حتى 2023. وقد بلغ حجم عينة الدراسة (86) شركة بإجمالي عدد مشاهدات (430) مشاهدة، واعتمد الباحثون في جمع البيانات على عدة مصادر تمثلت في شركة مصر لنشر المعلومات (www.egidegypt.com) وموقع البورصة المصرية (www.egx.com.eg) وبعض المواقع على شبكة الانترنت والمتخصصة في نشر التقارير المالية للشركات المصرية مثل موقع معلومات مباشر (www.mubasher.info).

4/4 توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة ورموزها في نموذج الانحدار وطريقة قياسها واتجاهها المتوقع.

جدول رقم (2) توصيف وقياس متغيرات الدراسة

العلاقة المتوقعة	التوصيف وطريقة القياس	نوعه	المتغير ورمزه
---	قام الباحثون باستخدام مؤشر خاص لقياس جودة تقارير الاستدامة بالاعتماد علي دراسة (أحمد، 2019) ويقاس هذا المتغير باستخدام أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis، بقسمة عدد بنود جودة الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للشركات محل الدراسة المقيدة في البورصة المصرية على إجمالي بنود مؤشر جودة الإفصاح عن التنمية المستدامة الذي تم إعداده لهذا الغرض، وذلك قياساً علي دراسة (أحمد، 2019)	تابع	جودة تقرير الاستدامة Sustainability Report Quality (SRQ)
موجبة	يستخدم الباحثون نسبة الأسهم المملوكة من قبل أفراد العائلة الواحده إلى إجمالي أسهم الشركة لقياس نسبة الملكية العائلية، وذلك قياساً على دراسة (Miralles-Marcelo et al., 2014).	مستقل	الملكية العائلية Family Ownership (FO)
موجبة	يقاس هذا النوع من الملكية من خلال نسبة الأسهم المملوكة للمستثمرين المؤسسيين (مثل البنوك شركات التأمين، صناديق الاستثمار، شركات الخدمات المالية وغيرها) على اختلاف أنواعهم إلى إجمالي أسهم الشركة، وذلك قياساً على دراسة (Kathy Rao et al., 2012).	مستقل	الملكية المؤسسية Institutional Ownership (IO)
موجبة	التحول الرقمي هو الطريقة التي تستخدم بها الشركة التقنيات الرقمية، لتطوير نموذج عمل رقمي جديد يساعد على خلق قيمة أكبر للشركة. لذا، فالتحول الرقمي لا يأتي من تطبيق التقنيات الجديدة فحسب، ولكن أيضاً من تغيير نماذج أعمال الشركات للاستفادة من الإمكانيات التي توفرها التقنيات الجديدة في زيادة قيمة الشركة (Matarazzo et al, 2021).	معدل	التحول الرقمي Digital Transformation (DT)

	وتم قياسه من خلال تحليل محتويات القوائم المالية والايضاحات المتممة لها وكذلك تقرير مجلس الإدارة باستخدام متغير وهمي، يأخذ القيمة (1) في حالة افصاح الشركات عن استخدامها لتقنيات التحول الرقمي مثل سلسلة الكتل، البيانات الضخمة، انترنت الأشياء، الحوسبة السحابية، بينما يأخذ القيمة (صفر) فيما عدا ذلك، قياساً على (Liu et al., 2023)		
موجبة أو سالبة	يعبر عن القدرات والامكانيات والموارد المادية والبشرية والتكنولوجية المتاحة للشركة، والتي تعبر عن قدرتها على توليد إيرادات للشركة وخلق ميزة تنافسية (عطيه & علي، 2021)، وتم قياسه، بدلالة اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول في نهاية الفترة.	رقابي	حجم الشركة (Size)
موجبة أو سالبة	تعبر عن مدى اعتماد الشركة على الديون والأموال المقترضة من الغير في تمويل عملياتها، وتشير للمخاطر التي قد تواجهها الشركة في حالة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين والدائنين. وتقاس بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي القيمة الدفترية لأصول الشركة في نهاية الفترة (عطيه & علي، 2021).	رقابي	درجة الرفع المالي (LEV)
موجبة أو سالبة	وهو أحد مؤشرات الربحية Profitability Ratios والذي يقيس كفاءة الشركة في تشغيل واستخدام أصولها، ويطلق عليه أحياناً معدل العائد على الاستثمار. ويقاس بنسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول (شرف، 2019).	رقابي	الربحية (ROA)

5/4- أدوات وإجراءات الدراسة، والنماذج والأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض

البحث:

تتعلق هذه الجزئية من البحث بأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية التي اتبعتها الباحثة، والإحصاءات الوصفية، وكذلك نماذج الانحدار المستخدمة في اختبار فروض البحث، على النحو

التالي:

1/5/4- أدوات وإجراءات الدراسة:

اعتمد الباحثون على منهجية الدراسة التطبيقية من خلال تحليل التقارير المالية السنوية، والإيضاحات المتممة لها، لشركات عينة الدراسة عن الفترة من 2019 إلى 2023، وذلك لاستخراج البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث.

2/5/4- النماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث:

تم الاعتماد على نماذج الانحدار المتعدد لاختبار فروض البحث، وفيما يلي توضيح لهذه النماذج، وذلك على النحو التالي:

1/2/5/4- نموذج اختبار الفرضين الأول والثاني للبحث (H1 and H2):

لاختبار أثر طبيعة هيكل الملكية (العائلية والمؤسسية) على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؛ فقد تم استخدام النموذجين التاليين لاختبار هذا الأثر:

$$SRQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 FO_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 ROA_{it} + \beta_4 LEV_{it} + e_{it} \quad (1)$$

$$SRQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 IO_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 ROA_{it} + \beta_4 LEV_{it} + e_{it} \quad (2)$$

حيث إن:

- SRQ_{it} : تشير إلى جودة تقرير الشركة (i) في السنة (t).
- FO_{it} : تشير إلى نسبة الملكية العائلية في الشركة (i) في السنة (t).
- IO_{it} : تشير إلى نسبة الملكية المؤسسية في الشركة (i) في السنة (t).
- $Size_{it}$: تشير إلى حجم الشركة (i) في السنة (t).
- ROA_{it} : تشير إلى ربحية الشركة (i) في السنة (t).
- LEV_{it} : تشير إلى درجة الرفع المالي للشركة (i) في السنة (t).
- β_0 : الجزء الثابت في معادلة الانحدار.
- β_1 : معلمة الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة، وتقيس ما يفسره طبيعة هيكل الملكية من التغيرات في جودة تقرير الاستدامة للشركات.
- e_{it} : الخطأ العشوائي.

2/2/5/4- نموذج اختبار الفرضين الثالث والرابع للبحث (H3 and H4):

لاختبار أثر الإفصاح عن استخدام التحول الرقمي على العلاقة بين طبيعة هيكل الملكية وجودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة؛ فقد تم استخدام النموذجين التاليين لاختبار هذا الأثر:

$$SRQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 FO_{it} + \beta_2 DT_{it} + \beta_3 FO*DT_{it} + \beta_4 Size_{it} + \beta_5 ROA_{it} + \beta_6 LEV_{it} + e_{it} \quad (3)$$

$$SRQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 IO_{it} + \beta_2 DT_{it} + \beta_3 IO*DT_{it} + \beta_4 Size_{it} + \beta_5 ROA_{it} + \beta_6 LEV_{it} + e_{it} \quad (4)$$

حيث إن:

- DT_{it} : تشير إلى افصاح الشركة (i) في السنة (t) عن استخدام التحول الرقمي.
- $FO*DT_{it}$: تشير إلى الأثر التفاعلي للإفصاح عن استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي ونسبة الملكية العائلية.
- $IO*DT_{it}$: تشير إلى الأثر التفاعلي للإفصاح عن استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي ونسبة الملكية المؤسسية.
- β_3 : معلمة الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة، وتقيس ما يفسره الأثر التفاعلي للإفصاح عن استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي وطبيعة هيكل الملكية (العائلية والمؤسسية) من التغيرات في جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة.

3/5/4- أدوات التحليل الإحصائي:

بعد الانتهاء من حساب قيم كافة متغيرات الدراسة؛ قامت الباحثة بوضعها في شكل جداول إلكترونية باستخدام برنامج (Microsoft Excel)؛ وذلك كبدائية لإجراء التحليل الإحصائي لها. ولهذا الغرض تم الاستعانة بالنماذج الرياضية والإحصائية التي يوفرها برنامج (Microsoft Excel)؛ لأغراض حساب قيم المتغيرات؛ فضلاً عن استخدام البرامج الإحصائية الجاهزة مثل البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم (26) وذلك لاختبار فروض الدراسة. وذلك على النحو التالي:

1/3/5/4- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

استخدم الباحثون بعض أساليب الإحصاء الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة كالمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة، وأدنى قيمة. حيث توفر تلك الإحصائيات وصفاً شاملاً لبيانات الدراسة.. يوضح الجدول التالي رقم (3) نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variables	N	Min	Max	Mean	Std.Dev
SRQ	430	0.410	0.913	0.601	0.105
FO	430	0.000	0.843	0.097	0.191
IO	430	0.000	0.942	0.457	0.357
DT	430	0.000	1.00	0.479	0.501
Size	430	17.313	25.015	20.645	1.640
LEV	430	.005	0.963	0.432	0.221
ROA	430	-0.790	0.550	0.057	0.097

حيث؛ تعبر (SRQ) عن جودة تقرير الاستدامة، يمثل (FO) نسبة الملكية العائلية، يمثل (IO) نسبة الملكية المؤسسية، يشير (DT) استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي، يعبر (Size) عن حجم الشركة، يشير (LEV) نسبة الرفع المالي، يمثل (ROA) ربحية الشركة، كل للشركة (i) في السنة (t).

يتضح من الجدول السابق أن:

- متوسط جميع متغيرات الدراسة يقع بين الحد الأدنى والأعلى وهو ما يشير إلى وجود تجانس في البيانات المستخدمة لإجراء التحليل الإحصائي.
- متوسط جودة تقارير الاستدامة لشركات عينة الدراسة بلغ (60%)، وتتراوح بين (41% كحد أدنى، 91% كحد أقصى)، وذلك بانحراف معياري (0.105) ويدل صغر الانحراف المعياري على تركيز شركات العينة حول المتوسط الحسابي.
- متوسط نسبة الملكية العائلية لشركات عينة الدراسة بلغت (9.7%)، كما أن قيمة متوسط نسبة الملكية المؤسسية لشركات عينة الدراسة بلغت (45.7%).
- أن نسبة افصاح شركات العينة عن استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي تمثل 47.9%، بمعنى أن عدد مشاهدات عينة الدراسة التي افصحت عن استخدامها لتقنيات التحول الرقمي كانت (206 مشاهدة بنسبة 47.9% من إجمالي المشاهدات 430).
- يتراوح حجم الشركة بين (17.31 كحد أدنى، 25.01 كحد أقصى)، كما بلغ المتوسط الحسابي (20.64) وذلك بانحراف معياري (1.640). بينما تتراوح درجة الرفع المالي

للشركات بين (0.005 كحد أدنى، 0.963 كحد أقصى)، كما بلغ المتوسط الحسابي (0.432) وذلك بانحراف معياري (0.221)، مما يعنى أن نسبة متوسط مديونية شركات عينة الدراسة تبلغ 43.2%. كما بلغ متوسط ربحية الشركات لعينة الدراسة (5.7%).

2/3/5/4 - علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول التالي مصفوفة معاملات الارتباط بين كافة متغيرات البحث (المستقلة والتابعة والمعدلة والرقابية)، حيث يستخدم معامل الارتباط الخطي لبيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث وبعضها البعض، ومستوى معنويتها تمهيداً لتطبيق نماذج الانحدار. كما توفر نتائج اختبار الارتباط مؤشراً على احتمالية وجود مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات وبعضها البعض.

جدول رقم (4) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

Variables	SRQ	IO	FO	Dt	Size	LEV	ROA
SRQ	1						
IO	.413***	1					
FO	.106***	-.540**	1				
DT	.133***	.012	.123**	1			
Size	.373***	.278***	-.058	.033	1		
LEV	.206***	.192***	.085*	.034	.374**	1	
ROA	.282***	.172***	-.001	.114**	-.052	-.221***	1

حيث: *** تشير لمستوى المعنوية عند (0.01)، ** تشير لمستوى المعنوية عند (0.05)، * تشير لمستوى المعنوية عند (0.1).

يتضح من الجدول السابق، أنه يوجد ارتباط إيجابي معنوي بين جودة تقرير الاستدامة وكل من نسبة الملكية العائلية والمؤسسية والإفصاح عن استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي، ودرجة الرفع المالي، حجم الشركة، وربحية الشركة. كما يتضح أن درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض أقل من (0.70) والتي تمثل الحد الأقصى الذي يترتب على تجاوزه مشكلة الارتباط الخطى الذاتي (Multicollinearity). وهذا يعني ارتباط ضعيف بين المتغيرات المستقلة

وبالتالي لا توجد مشكلة الارتباط الخطي الذاتي، ومن ثم يمكن إجراء أسلوب الانحدار المتعدد بدون أي مشاكل.

6/4- تحليل النتائج واختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي:

تتناول هذه الفرعية نتائج اختبار فروض البحث كما يلي:

1/6/4- نتيجة اختبار الفرض الأول (H1):

استهدف هذا الفرض اختبار أثر طبيعة هيكل الملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة؛ ولاختبار هذا الفرض احصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم (H0) كما يلي:

فرض العدم: H0: لا يوجد تأثير معنوي للملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم 1، ويوضح الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار لذلك النموذج:

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة محل الفرض الأول (H1)

Model 1: Dependent Variable (SRQ)					
Variables	β	Std.Error	T	Sig	VIF
Constant	0.081	0.058	1.413	0.158	-
FO	0.114	0.023	2.713	0.007	1.017
Size	0.345	0.003	7.633	0.000	1.175
ROA	0.331	0.047	7.755	0.000	1.053
LEV	0.141	0.022	3.036	0.003	1.238
$R^2 = .263$			$Adj R^2 = .256$		
$F = 37.956$				0.000	

يتضح من تحليل نتائج الجدول السابق، أن النموذج معنوياً وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة، حيث بلغت قيمة إحصائية اختبار F (37.956) بقيمة احتمالية للنموذج (Sig) بلغت (0.000) وذلك عند مستوى معنوية اقل من 5%. وأن قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج بلغت (25.6%)، وهو ما يشير إلى قدرة الملكية العائلية (المتغير المستقل) والمتغيرات الرقابية (حجم الشركة، ربحية الشركة، والرفع المالي) معاً على تفسير حوالي

(25.6%) من اجمالي التغيرات في جودة تقارير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير، والمتغيرات الأخرى التي لا يتضمنها النموذج وتُعد ذات تأثير على جودة تقرير الاستدامة.

كما أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، وهو ما يتوافق مع النتائج المتحصل عليها عند إجراء مصفوفة ارتباط بيرسون. حيث بلغت قيمة معامل التضخم (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10) لجميع متغيرات النموذج.

وبتحليل معامل انحدار المتغير المستقل (الملكية العائلية)، تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي لنسبة الملكية العائلية، على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة بمعامل انحدار بلغ (0.114). وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل بوجود تأثير معنوي للملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، كما إن هذا التأثير كان إيجابياً. من ثم تم قبول الفرض الأول للبحث (H1). وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Habbash, 2016; Gavana et al., 2016; Liu et al. 2017).

ويرى الباحثون أن الملكية العائلية تؤثر إيجاباً على المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقرير الاستدامة، حيث تؤدي المشاركة العائلية من خلال الملكية أو إدارة الشركة إلى تحسين الأداء الاجتماعي للشركات، وذلك للحفاظ على الشرعية وكسب التعاطف المجتمعي. حيث أن السيطرة العائلية تحسن الإفصاح عن الاستدامة في حالة وجود أحد المديرين التنفيذيين من الأسرة، ووجود تأثير سلبي للملكية العائلية على الإفصاح عن الاستدامة في حالة عدم مشاركة أفراد العائلة في المجلس.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية، يتضح وجود تأثير إيجابي ومعنوي لحجم الشركة على جودة تقرير الاستدامة للشركات، حيث بلغت قيمة معامل انحدار حجم الشركة (0.345) مما يعني أن الشركات كبيرة الحجم يرتفع لديها جودة تقرير الاستدامة. كما يتضح وجود تأثير إيجابي ومعنوي لربحية الشركة على جودة تقرير الاستدامة للشركات، للشركات بمقدار (0.331) مما يعني أن الشركات التي لديها مستوى مرتفع من الربحية يرتفع لديها جودة تقرير الاستدامة. كما يتضح

أيضاً وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمديونية الشركة على جودة تقرير الاستدامة للشركات، للشركات بمقدار (0.141) مما يعنى أن الشركات التي لديها مستوى مرتفع المديونية يرتفع لديها جودة تقرير الاستدامة.

2/6/4- نتيجة اختبار الفرض الثاني (H2):

استهدف هذا الفرض اختبار أثر طبيعة هيكل الملكية المؤسسية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة؛ واختبار هذا الفرض احصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم (H0) كما يلي:

فرض العدم: H0: لا يوجد تأثير معنوي للملكية المؤسسية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم 2، ويوضح الجدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار لذلك النموذج:

جدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة محل الفرض الثاني (H2)

Model 2: Dependent Variable (SRQ)					
Variables	β	Std.Error	T	Sig	VIF
Constant	0.162	0.056	2.888	0.004	-
IO	0.266	0.013	6.146	0.000	1.158
Size	0.268	0.003	5.999	0.000	1.232
ROA	0.276	0.046	6.511	0.000	1.108
LEV	0.116	0.021	2.572	0.010	1.247
$R^2 = .312$			$Adj R^2 = .305$		
F = 48.097				0.000	

يتضح من تحليل نتائج الجدول السابق، أن النموذج معنوياً وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة، حيث بلغت قيمة إحصائية اختبار F (48.097) بقيمة احتمالية للنموذج (Sig) بلغت (0.000) وذلك عند مستوى معنوية اقل من 5%. وأن قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج بلغت (30.5%)، وهو ما يشير إلى قدرة الملكية المؤسسية (المتغير المستقل) والمتغيرات الرقابية (حجم الشركة، ربحية الشركة، والرفع المالي) معاً على تفسير

حوالي (30.5%) من اجمالي التغيرات في جودة تقارير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير، والمتغيرات الأخرى التي لا يتضمنها النموذج وتُعد ذات تأثير على جودة تقرير الاستدامة.

كما أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، وهو ما يتوافق مع النتائج المتحصل عليها عند إجراء مصفوفة ارتباط بيرسون. حيث بلغت قيمة معامل التضخم (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10) لجميع متغيرات النموذج.

وبتحليل معامل انحدار المتغير المستقل (الملكية المؤسسية)، تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي لنسبة الملكية المؤسسية، على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة بمعامل انحدار بلغ (0.266). وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل بوجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، كما إن هذا التأثير كان إيجابياً. من ثم تم قبول الفرض الثاني للبحث (H2). وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Kathy Rao et al., 2012; Nazari et al.,2015; Nagata and Nguyen) (2017).

ويرى الباحثون أن الملكية العائلية تؤثر إيجاباً على مستوى وجودة تقرير الاستدامة، حيث تساهم الملكية المؤسسية في رفع القيمة الملائمة للمعلومات. كما قد تدفع المخاطر المرتبطة بكل من التقاضي المحتمل، الأضرار المادية وتعطل الأعمال التجارية، زيادة المتطلبات التنظيمية، تأثيرات السمعة والتغيرات في القدرة التنافسية، كل من المستثمرين المؤسسيين والأفراد إلى العمل على زيادة الإفصاح في التقارير السنوية. كما أن وجود المستثمرين المؤسسيين يؤدي إلى زيادة جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في البورصة، ويرجع ذلك لقدرة المستثمرين من المؤسسات على الرقابة والأشراف على سلوك الإدارة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية، يتضح وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من حجم الشركة، ربحية الشركة، درجة الرفع المالي على جودة تقرير الاستدامة للشركات، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار على الترتيب (0.268)، (0.276)، (0.116).

3/6/4- نتيجة اختبار الفرض الثالث (H3):

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان التأثير المعنوي للملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات، سيختلف باختلاف مستوى استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي وذلك بالنسبة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، واختبار هذا الفرض احصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم (H0) كما يلي:

فرض العدم: H0: لا يختلف التأثير المعنوي للملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التحول الرقمي.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم 3، ويوضح الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار لذلك النموذج:

جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة محل الفرض الثالث (H3)

Model 3: Dependent Variable (SRQ)					
Variables	β	Std.Error	T	Sig	VIF
Constant	0.075	0.058	1.295	0.196	-
FO	0.030	0.040	0.412	0.681	3.059
DT	0.076	0.010	1.642	0.101	1.262
FO*DT	0.093	0.049	1.218	0.224	3.409
Size	0.344	0.003	7.662	0.000	1.177
ROA	0.320	0.047	7.486	0.000	1.066
LEV	0.147	0.022	3.173	0.002	1.246
$R^2 = .276$			Adj $R^2 = .265$		
F = 26.820				0.000	

يتضح من تحليل نتائج الجدول السابق، أن النموذج معنوياً وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة، حيث بلغت قيمة إحصائية اختبار F (26.820) بقيمة احتمالية للنموذج (Sig) بلغت (0.000) وذلك عند مستوى معنوية اقل من 5%. وأن قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج بلغت (26.5%)، وهو ما يشير إلى قدرة الإفصاح عن استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي، نسبة الملكية العائلية، والمتغير التفاعلي للإفصاح عن استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي ونسبة الملكية العائلية، والمتغيرات الرقابية (حجم الشركة، ربحية الشركة، الرفع المالي) معاً على تفسير حوالي (26.5%) من إجمالي التغيرات التي تحدث في جودة تقرير

الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير، والمتغيرات الأخرى التي لا يتضمنها النموذج وتُعد ذات تأثير على جودة تقرير الاستدامة.

كما أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، وهو ما يتوافق مع النتائج المتحصل عليها عند إجراء مصفوفة ارتباط بيرسون. حيث بلغت قيمة معامل التضخم (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10) لجميع متغيرات النموذج.

كما يتضح وجود تأثير إيجابي، ولكن غير معنوي لكل من الإفصاح عن استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي ونسبة الملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات. وبتحليل معامل انحدار المتغير التفاعلي (لإفصاح عن التحول الرقمي ونسبة الملكية العائلية) تبين وجود تأثير إيجابي، ولكن غير معنوي للإفصاح عن استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي كمتغير معدل للعلاقة بين الملكية العائلية وجودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وعليه فقد تم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، القائل يختلف التأثير المعنوي للملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التحول الرقمي. ومن ثم تم رفض الفرض الثالث للبحث (H3).

وتختلف هذه النتيجة مع دراسات (Grishunin et al., 2022; Pierli et al., 2022)، التي توصلت إلى أن التحول الرقمي لمؤسسات الأعمال تعد إليه هامة لتحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها، كما أن استخدام آليات التحول الرقمي تساعد بشكل كبير في الإفصاح عن ممارسات الشركات في مجال التنمية المستدامة وبالشكل الذي يؤكد سلامة البيانات ودقتها.

4/6/4- نتيجة اختبار الفرض الرابع (H4):

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كان التأثير المعنوي للملكية المؤسسية على جودة تقرير الاستدامة للشركات، سيختلف باختلاف مستوى استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي وذلك بالنسبة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ولاختبار هذا الفرض احصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم (H0) كما يلي:

فرض العدم: H0: لا يختلف التأثير المعنوي للملكية المؤسسية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التحول الرقمي.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم 4، ويوضح الجدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار لذلك النموذج:

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة محل الفرض الرابع (H4)

Model 4: Dependent Variable (SRQ)					
Variables	β	Std.Error	T	Sig	VIF
Constant	0.158	0.056	2.834	0.005	-
IO	0.171	0.016	3.121	0.002	1.916
DT	0.019	0.013	0.308	0.758	2.489
IO*DT	0.196	0.021	2.749	0.006	3.224
Size	0.272	0.003	6.182	0.000	1.177
ROA	0.269	0.046	6.412	0.000	1.124
LEV	0.117	0.022	3.173	0.002	1.246
$R^2 = .336$			$Adj R^2 = .327$		
F = 35.686				0.000	

يتضح من تحليل نتائج الجدول السابق، أن النموذج معنوياً وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة، حيث بلغت قيمة إحصائية اختبار F (35.686) بقيمة احتمالية للنموذج (Sig) بلغت (0.000) وذلك عند مستوى معنوية اقل من 5%. وأن قيمة معامل التحديد ($Adj R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج بلغت (32.75%)، وهو ما يشير إلى قدرة الإفصاح عن استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي، نسبة الملكية المؤسسية، والمتغير التفاعلي للإفصاح عن استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي ونسبة الملكية المؤسسية، والمتغيرات الرقابية (حجم الشركة، ربحية الشركة، الرفع المالي) معاً على تفسير حوالي (32.7%) من إجمالي التغيرات التي تحدث في جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير، والمتغيرات الأخرى التي لا يتضمنها النموذج وتعد ذات تأثير على جودة تقرير الاستدامة.

كما أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، وهو ما يتوافق مع النتائج المتحصل عليها عند إجراء مصفوفة ارتباط بيرسون. حيث بلغت قيمة معامل التضخم (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10) لجميع متغيرات النموذج.

كما يتضح وجود تأثير إيجابي ومعنوية للملكية المؤسسية على جودة تقرير الاستدامة. في حين يوجد تأثير إيجابي ولكن غير معنوي للإفصاح عن استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي على جودة تقرير الاستدامة للشركات. وبتحليل معامل انحدار المتغير التفاعلي (لإفصاح عن التحول الرقمي ونسبة الملكية المؤسسية) تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي للإفصاح عن استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي كمتغير معدل للعلاقة بين العلاقة بين الملكية العائلية وجودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك عند مستوى معنوية أقل من 5%، حيث بلغت قيمة معامل انحدار المتغير التفاعلي للإفصاح عن التحول الرقمي والملكية المؤسسية (0.196) بقيمة الاحتمالية (0.006). وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل يختلف التأثير المعنوي للملكية المؤسسية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التحول الرقمي. ومن ثم تم قبول الفرض الرابع للبحث (H4).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Grishunin et al., 2022; Pierli et al.,2022; Fang et al.,2023)، التي توصلت إلى أن التحول الرقمي لمؤسسات الأعمال تعد آليه هامة لتحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها، كما أن استخدام آليات التحول الرقمي تساعد بشكل كبير في الإفصاح عن ممارسات الشركات في مجال التنمية المستدامة وبالشكل الذي يؤكد سلامة البيانات ودقتها. كما يساهم التحول الرقمي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال خفض تكاليف الوكالة، وتعزيز الرقابة الداخلية، وزيادة اهتمام المحللين الماليين، مما يرفع من جودة المعلومات المحاسبية.

7/4- تحليل النتائج في ظل التحليل الإضافي:

يعرف التحليل الإضافي Additional Analysis على أنه منهجية لإعادة اختبار العلاقات الرئيسية محل الدراسة بالتحليل الأساسي بعد تعديلها من خلال إدخال متغيرات جديدة ومعالجتها كمتغيرات رقابية أو معدلة، أو تغيير طريقة معالجة المتغيرات الإضافية بها، بخلاف المتغيرين المستقل والتابع، وذلك لإجراء مقارنة بين نتائج التحليلين الإضافي والأساسي، لتحديد مدى الاختلاف بينهما، وذلك لتوفير المزيد من الوضوح على العلاقات الرئيسية محل الدراسة. يستهدف التحليل الإضافي الإجابة على التساؤل الخاص بالتحقق من مدى أفضلية معالجة متغير

التحول الرقمي، كمتغير رقابي بدلاً من كونه متغير معدل. وللإجابة على ذلك السؤال تم إعادة اختبار العلاقة التأثيرية مجال الفرضين الثالث والرابع، بعد تحويلهما إلى سؤالين، ينص علي؛

س1: هل يؤثر التحول الرقمي على جودة تقرير الاستدامة للشركات، في سياق العلاقة التأثيرية بين الملكية العائلية وجودة تقرير الاستدامة؟

س1: هل يؤثر التحول الرقمي على جودة تقرير الاستدامة للشركات، في سياق العلاقة التأثيرية بين الملكية المؤسسية وجودة تقرير الاستدامة؟

وعليه يظهر نماذج الانحدار للإجابة على هذين التساؤلين على النحو التالي:

$$SRQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 FO_{it} + \beta_2 DT_{it} + \beta_3 Size_{it} + \beta_4 ROA_{it} + \beta_5 LEV_{it} + e_{it} \quad (5)$$

$$SRQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 IO_{it} + \beta_2 DT_{it} + \beta_3 Size_{it} + \beta_4 ROA_{it} + \beta_5 LEV_{it} + e_{it} \quad (6)$$

جدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار في ظل التحليل الإضافي

Variables	Model 5				Model 6			
	β	T	Sig	VIF	β	T	Sig	VIF
Constant	0.70	1.216	.255	-----	.147	2.626	.009	---
FO	.102	2.413	.016	1.033	-----	-----	-----	-----
IO	-----	-----	-----	-----	.266	6.194	.000	1.158
DT	.101	2.396	.017	1.029	.113	2.811	.005	1.014
Size	.346	7.709	.000	1.176	.241	6.117	.000	1.233
ROA	.320	7.494	.000	1.066	.263	6.226	.000	1.121
LEV	.142	3.084	.002	1.238	.115	2.590	.010	1.247
Adj R ²	.264				.316			
F	31.851***				40.683***			

يتضح من تحليل نتائج الجدول السابق، أن النموذجين الخامس والسادس معنويين وصالحين لاختبار العلاقة محل الدراسة، حيث بلغت قيمة إحصائية اختبار F للنموذجين على الترتيب (31.851)، (40.683) بقيمة احتمالية للنموذج (Sig) بلغت (0.000) وذلك عند مستوى معنوية اقل من 5%. وأن قيمة معامل التحديد (Adj R²) للنموذجين على الترتيب بلغت (26.4%)، (31.6%).

وبتحليل معامل انحدار المتغير الرقابي (التحول الرقمي) في كلا النموذجين، تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتحول الرقمي كمتغير رقابي على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك عند مستوى معنوية أقل من 5%، حيث بلغت قيمة معامل انحدار المتغير الرقابي التحول الرقمي في النموذجين على الترتيب (0.101)، (0.113) بقيمة الاحتمالية (Sig= 0.000). وعليه فقد تم الإجابة على السؤالين (س1، س2) الخاصين بالمتغير الرقابي (بنعم)، حيث يوجد تأثير إيجابي ومعنوي للتحول الرقمي على جودة تقرير الاستدامة، في سياق العلاقة التأثيرية بين طبيعة هيكل الملكية (العائلية والمؤسسية) على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

9/4/7 خلاصة نتائج اختبار فروض البحث:

الفرض	صيغة الفروض	نتيجة اختبار الفرض	
		التحليل الأساسي	التحليل الإضافي
H1	يوجد تأثير معنوي للملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	تم قبوله	-----
H2	يوجد تأثير معنوي للملكية المؤسسية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	تم قبوله	-----
H3	يختلف التأثير المعنوي للملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التحول الرقمي.	تم رفضه	-----
H3	يختلف التأثير المعنوي للملكية المؤسسية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التحول الرقمي.	تم قبوله	-----
س1	هل يؤثر التحول الرقمي على جودة تقرير الاستدامة للشركات، في سياق العلاقة التأثيرية بين الملكية العائلية وجودة تقرير الاستدامة؟	-----	الإجابة بنعم
س2	هل يؤثر التحول الرقمي على جودة تقرير الاستدامة للشركات، في سياق العلاقة التأثيرية بين الملكية المؤسسية وجودة تقرير الاستدامة؟	-----	الإجابة بنعم

8/4- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

استهدف البحث دراسة واختبار أثر طبيعة هيكل الملكية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ظل الدور المعدل للتحول الرقمي خلال الفترة من 2019 حتى 2023.

وتوصل البحث في ظل التحليل الأساسي، إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي مغنوية لكل من هيكل الملكية العائلية والمؤسسية على جودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما توصل البحث تطبيقياً، وإلى مغنوية التأثير الإيجابي للاستخدام الشركات لتكنولوجيا التحول الرقمي كمتغير معدل للعلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة تقرير الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

كما أشارت النتائج في ظل التحليل الإضافي، إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لاستخدام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لتكنولوجيا التحول الرقمي على جودة تقريرها عن الاستدامة، في سياق العلاقة التأثيرية بين طبيعة هيكل الملكية (العائلية والمؤسسية) وجودة تقرير الاستدامة.

واستناداً على ما سبق، يوصى الباحثون بضرورة نشر الوعي بين الشركات بشأن أهمية اعتمادهم وتبنيهم تقنيات التحول الرقمي لأغراض انتاج المعلومات المحاسبية ذات الجودة المرتفعة ومن ثم تحسين جودة المعلومات المفصح عنها من قبل للشركات. وكذلك ضرورة نشر الوعي بين المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح بشأن أهمية اعتمادهم على المعلومات المحاسبية المنتجة من نظام معلومات محاسبي يعتمد على تقنيات التحول الرقمي لأغراض قياس قيمة الشركات والأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي للشركات، ومن ثم ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية. بالإضافة إلى ضرورة اهتمام الهيئة العامة للرقابة المالية بتشجيع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية على تبني تقنيات التحول الرقمي بما يتناسب مع طبيعة وكفاءة سوق المال المصري. ذلك بالإضافة لضرورة تطوير المقررات (وكذا عقد المؤتمرات) المحاسبية، بأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية، لتتضمن أحدث تطبيقات التحول الرقمي، وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية.

وختامًا، يعتقد الباحثون بأهمية اتجاه البحث المحاسبي في مصر مستقبلاً نحو المجالات التالية؛ أثر الإفصاح عن التحول الرقمي على التوكيد المهني لتقرير استدامة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية، أثر استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي في الإفصاح عن غازات الاحتباس الحراري في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية، أثر فعالية الإفصاح عن التحول الرقمي على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ظل الدور المعدل لحوكمة الشركات: دراسة تطبيقية، أثر استخدام تكنولوجيا التحول الرقمي في الإفصاح عن التغيرات المناخية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ظل الدور المعدل لجودة المراجعة: دراسة تطبيقية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم، آفاق ذنون، 2016، نموذج محاسبي للإفصاح الإختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
2. أبو خزانه، ايهاب محمد، 2014، القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وأثر هيكل الملكية عليها بالشركات المدرجة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (3):393-433.
3. أحمد، عاطف محمد أحمد، 2015، تحليل محتوى الإفصاح عن التنمية المستدامة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، (1):85-124.
4. أحمد، محمود أحمد عبد الوهاب. (2019). دراسة تأثير هيكل الملكية المركزة علي جودة تقارير الاستدامة وانعكاسه على قيمة المنشأة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.
5. بدر، عصام علي فرج، 2013، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال المصرية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية تجارة، جامعة حلوان، (4):27-73.
6. حافظ، سماح طارق أحمد، 2016، العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها علي قيمة المنشأة: بالتطبيق علي الشركات المقيدة في البورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (2):3-48.
7. حسن، أحمد حسين علي ، 2015، القياس والإفصاح المحاسبي عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية والحوكمة للشركات المقيدة بالبورصة وتقييم الإلتزام بها في ضوء إطلاق المؤشر المصري للاستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.
8. حسين، إسماعيل محمد، شوالي، عبد الفتاح سليمان، وحشاد، محمد عزت. (2022). أثر تبني سياسات الاقتصاد الرقمي على التحول الرقمي والاستدامة في صناعة السياحة والضيافة: مصر نموذجاً. مجلة كلية السياحة والفنادق، مج6، ع2، 85 - 109.

9. سعد الدين، إيمان محمد، 2012، دراسة أثر الملكية العائلية على الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة المصرية، مجلة المحاسبة المصرية، جامعة القاهرة، 3: 145 - 195.
10. شرف، أحمد عبدالقادر، 2015، مدخل مقترح لتأكيد تقارير استدامة الشركات المصرية وانعكاسه علي إدراك أصحاب المصالح: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
11. شنن، علي عباس. (2023). أثر التحول الرقمي على شفافية التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة (دراسة ميدانية). المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 4(1)، 199-230.
12. عبد الرازق، أسماء محمد إبراهيم، 2014، تأثير ملكية المؤسسات المالية علي مستوي الإفصاح البيئي الاختياري: دراسة تطبيقية علي الشركات المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 18(4): 657-700.
13. عفيفي، هلال عبد الفتاح، 2011، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختبارية في البيئة المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، (2): 157 - 243.
14. علي، حنان أيمن محمد، 2013، دراسة أثر هيكل الملكية علي جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك علي أداء الشركات: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
15. علي، محمد السيد عبد الرحمن، 2013، أثر حصص الملكية المؤسسية علي أداء الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2: 1042 - 1090.
16. محمد، وليد محمد عبد العزيز، 2015، دراسة تحليلية لتأثير هيكل الملكية علي جودة الأداء المالي وممارسات الحوكمة في الشركات المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.
17. ياسين، فاطمة السيد العربي. (2023). دور التقنيات الرقمية الحديثة في تحسين الإفصاح الإلكتروني للبيانات المحاسبية. مجلة البحوث المالية والتجارية، 24(2)، 51-71.
18. يس، شيماء سعيد محمد، 2012، تأثير الإفصاح عن الأداء البيئي للمنشأة علي جودة التقارير المالية وانعكاسه علي قرارات المستثمرين: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

19. عطية، سارة حمدي، و علي، عبدالوهاب نصر. (2021). دراسة واختبار العلاقة

بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة المعلومات المحاسبية في الشركات غير

المالية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، مج5، ع2،

57-1

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Al Shanti, A. M., & Elessa, M. S. (2023). The impact of digital transformation towards blockchain technology application in banks to improve accounting information quality and corporate governance effectiveness. *Cogent Economics & Finance*, 11(1), 2161773.
2. Alojail, M., & Khan, S. B. (2023). Impact of digital transformation toward sustainable development. *Sustainability*, 15(20), 14697.
3. Al-Shaer, H. and M. Zaman. 2016. Board gender diversity and sustainability reporting quality. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 12(3): 1-35.
4. Alves, S. 2012. Ownership structure and earnings management: Evidence from Portugal. *Australasian Accounting Business & Finance Journal*, 6(1), 57: 74.
5. Alzoubi, E. S. S. 2016. Ownership structure and earnings management: evidence from Jordan, *International Journal of Accounting & Information Management*, 24(2): 135 -161.
6. Amran, A., S. P. Lee and S. S. Devi. 2014. The influence of governance structure and strategic corporate social responsibility toward sustainability reporting quality. *Business Strategy and the Environment*, 23(4): 217-235.
7. Autio, E., Mudambi, R., & Yoo, Y. (2021). Digitalization and globalization in a turbulent world: Centrifugal and centripetal forces. *Global Strategy Journal*, 11(1), 3-16.

8. Cabeza–García, L., M. Sacristán–Navarro and S. Gómez–Ansón. 2017. Family involvement and corporate social responsibility disclosure. *Journal of Family Business Strategy*, 8(2): 109–122.
9. Chiu, T. K. and Y. H. Wang. 2015. Determinants of social disclosure quality in Taiwan: An application of stakeholder theory. *Journal of business ethics*, 129(2): 379–398.
10. Choi, S. B., S. H. Lee and C. Williams. 2011. Ownership and firm innovation in a transition economy: Evidence from China. *Research Policy*, 40(3): 441–452.
11. Daub, C. H. 2007. Assessing the quality of sustainability reporting: an alternative methodological approach. *Journal of Cleaner Production*, 15(1): 75–85.
12. Diouf, D. and O. Boiral. 2017. The quality of sustainability reports and impression management: A stakeholder perspective. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 30(3): 643–667.
13. Famiyeh, S., A. Kwarteng and S. A. Dadzie. 2016. Corporate social responsibility and reputation: some empirical perspectives, *Journal of Global Responsibility*, 7(2): 258 – 274.
14. Fang, Q., Yu, N., & Xu, H. (2023). Governance effects of digital transformation: from the perspective of accounting quality. *China Journal of Accounting Studies*, 11(1), 77–107.
15. Feroz, A. K., Zo, H., & Chiravuri, A. (2021). Digital transformation and environmental sustainability: A review and research agenda. *Sustainability*, 13(3), 1530.
16. Freundlieb, M., M. Gräuler and F. Teuteberg. 2014. A conceptual framework for the quality evaluation of sustainability reports. *Management Research Review*, 37(1): 19–44.
17. Gaur, S. S., H. Bathula and D. Singh. 2015. Ownership concentration, board characteristics and firm performance: a contingency framework. *Management Decision*, 53(5): 911–931.

18. Gavana, G., P. Gottardo and A. M. Moisello. 2016. Sustainability reporting in family firms: A panel data analysis. *Sustainability*, 9(1): 38.
19. Gonçalves, M. J. A., da Silva, A. C. F., & Ferreira, C. G. (2022, February). The future of accounting: how will digital transformation impact the sector? In *Informatics* (Vol. 9, No. 1, p. 19). MDPI.
20. Grishunin, S., Naumova, E., Burova, E., Suloeva, S., & Nekrasova, T. (2022). The impact of sustainability disclosures on value of companies following digital transformation strategies. *International Journal of Technology*, 13(7), 1432–1441.
21. Habbash, M. 2016. Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: evidence from Saudi Arabia. *Social Responsibility Journal*, 12(4): 740–754.
22. Hąbek, P. 2014. Evaluation of sustainability reporting practices in Poland. *Quality & Quantity*, 48(3): 1739–1752.
23. Hahn, R. and M. Kühnen. 2013. Determinants of sustainability reporting: a review of results, trends, theory, and opportunities in an expanding field of research. *Journal of cleaner production*, 59: 5–21.
24. Hu, Y., Y. Zhu and Y. Hu. 2016. Does ownership type matter for corporate social responsibility disclosure: Evidence from China. *Global Conference on Business and Finance Proceedings*, 11 (1): 183–197.
25. Kathy Rao, K., C. A. Tilt and L. H. Lester. 2012. Corporate governance and environmental reporting: an Australian study. *Corporate Governance: The international journal of business in society*, 12(2): 143–163.
26. Kazemian, S. and Z. M. Sanusi. 2015. Earnings management and ownership Structure. *Procedia Economics and Finance*, 31: 618–624.

27. Kruskopf, S., Lobbas, C., Meinander, H., Söderling, K., Martikainen, M., & Lehner, O. (2020). Digital accounting and the human factor: theory and practice. *ACRN Journal of Finance and Risk Perspectives*.
28. Leitonienė, S. and A. Sapkauskienė. 2015. Quality of corporate social responsibility information. *Procedia–Social and Behavioral Sciences*, 213: 334–339.
29. Liu, M., Y. Shi, C. Wilson and Z. Wu. 2017. Does family involvement explain why corporate social responsibility affects earnings management?. *Journal of Business Research*, 75: 8–16.
30. Miralles–Marcelo, J. L., M. del Mar Miralles–Quirós and I. Lisboa. 2014. The impact of family control on firm performance: Evidence from Portugal and Spain. *Journal of Family Business Strategy*, 5(2): 156–168.
31. Nagata, K. and P. Nguyen. 2017. Ownership structure and disclosure quality: Evidence from management forecasts revisions in Japan. *Journal of Accounting and Public Policy*, 36(6): 451–467.
32. Nazari, J. A., I. M. Herremans and H. A. Warsame. 2015. Sustainability reporting: external motivators and internal facilitators. *Corporate Governance*, 15(3): 375–390.
33. Pierli, G., Murmura, F., & Bravi, L. (2022, October). Digital transformation and sustainability. A systematic literature reviews. In *International scientific conference on Digital Transformation in Industry: Trends, Management, Strategies* (pp. 83–99). Cham: Springer Nature Switzerland.
34. Pukthuanthong, K., T. J. Walker, D. Nuttanontra Thiengtham and H. Du. 2013. Does family ownership create or destroy value? Evidence from Canada. *International Journal of Managerial Finance*, 9(1): 13–48.

35. Safi, A., Kchouri, B., Elgammal, W., Nicolas, M. K., & Umar, M. (2024). Bridging the green gap: Do green finance and digital transformation influence sustainable development?. *Energy Economics*, 134, 107566.
36. Saito, T. 2008. Family firms and firm performance: Evidence from Japan. *Journal of the Japanese and International Economies*, 22(4): 620–646.
37. Siswanto, I., Riyadh, H. A., Nawangsari, L. C., Mohd Yusoff, Y., & Wibowo, M. W. (2024). The impact of digital transformation for sustainable business: the mediating role of corporate governance and financial performance. *Cogent Business & Management*, 11(1), 2316954.
38. Smith, J., R. Haniffa and J. Fairbrass. 2011. A conceptual framework for investigating ‘capture’ in corporate sustainability reporting assurance. *Journal of Business Ethics*, 99(3): 425–439.
39. Suchman, M. C. 1995. Managing legitimacy: Strategic and institutional approaches. *Academy of management review*, 20(3): 571–610.
40. Trevisan, L. V., Eustachio, J. H. P. P., Dias, B. G., Filho, W. L., & Pedrozo, E. Á. (2024). Digital transformation towards sustainability in higher education: state-of-the-art and future research insights. *Environment, Development and Sustainability*, 26(2), 2789–2810.
41. Uzma, S. H. 2016. Embedding corporate governance and corporate social responsibility in emerging countries, *International Journal of Law and Management*, 58(3): 299 – 316.
42. Vargas, L. 2016. Corporate Social Responsibility and Financial Performance: GIC’s Share Prices Value Impact – Event Study In Corporate Responsibility and Stakeholding, Emerald Group Publishing Limited : 165–177.

43. Wagenhofer, A. (2024). Sustainability reporting: A financial reporting perspective. *Accounting in Europe*, 21(1), 1–13.
44. Walker, K., Z. Zhang and B. Yu. 2016. The angel–halo effect: How increases in corporate social responsibility and irresponsibility relate to firm performance, *European Business Review*, 28(6): 709–722.
45. Wang, P., F. Che, S. Fan and C. Gu. 2014. Ownership governance, institutional pressures and circular economy accounting information disclosure: An institutional theory and corporate governance theory perspective. *Chinese Management Studies*, 8(3): 487–501.
46. Williams, S. M. 1999. Voluntary environmental and social accounting disclosure practices in the Asia–Pacific region: An international empirical test of political economy theory. *The International Journal of Accounting*, 34(2): 209–238.
47. Yigitbasioglu, O., Green, P., & Cheung, M. Y. D. (2023). Digital transformation and accountants as advisors. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 36(1), 209–237.
48. Yoon, S. (2020). A study on the transformation of accounting based on new technologies: Evidence from Korea. *Sustainability*, 12(20), 8669.
49. Yüksel, F. (2020). Sustainability in Accounting Curriculum of Turkey Higher Education Institutions. *Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry*, 11(3), 393–416.
50. Matarazzo, M., Penco, L., Profumo, G., & Quaglia, R. (2021). Digital transformation and customer value creation in Made in Italy SMEs: A dynamic capabilities perspective. *Journal of Business research*, 123, 642–656.
51. Liu, J., Zhou, K., Zhang, Y., & Tang, F. (2023). The effect of financial digital transformation on financial performance: the

intermediary effect of information symmetry and operating costs. Sustainability, 15(6), 5059